19 مقدمة
Supp. 1a
GA. 2

مقدمة

التقرير السنوى للأمين العام

عن

اعمـال المنظمـة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ ـ ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٤

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة عشرة

الملحق رقم ١ ألف (ج ع/٥٨٠١/الاضافـة ١)

الامـم المتحدة

Digitized by UNOG Library

مقدمة

التقرير السنوى للأمين العام
عن
اعمـال المنظمـة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ ـ ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٤

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة عشرة
الملحق رقم ١ ألف (ج ع/٥٨٠١/الاضافـة ١)

الامـم المتحـدة
نيويورك ، ١٩٦٥

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقـــام
ويعني ايراد احد هذه الرموز الاحالة الى احـــدى
وثائق الامم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

المقدمـــة

أولا

ان صدور مقدمة التقرير السنوى قد تأخر كثيرا هذا العام بسبب تأجيل انعقاد الجمعيـة العامة • وقد انتهزت فرصة هذا التأخير لاستكمال المقدمة وتضمينها آخر التطورات ، رغـــم اقتصار التقرير السنوى على تناول الفترة المنتهية في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٤•

هذا ، ومنذ صدور المقدمة الأخيرة المؤرخة في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٦٣ ،أمكن احـــراز بعض التقدم في ميدان نزع السلاح وكذلك في نشاطاتنا المبذولة في ميدان الفضاء الخارجـي • وفي الكونغو، انتهت المرحلة العسكرية من العمليات في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ؛ بيـــد أن المساعدة التقنية والعمليات المدنية لا تزال مستمرة •

وكانت أهم عمليات صيانة السلم التي اضطلعت المنظمة بها خلال الفترة المستعرضة هـــي طبعا العملية التي اضطلعت بها في قبرص • وأن التطورات التي حصلت أخيرا لتشجعني على الأمل في أن يكون لجهودنا اسهامها المحتمل في ايجاد حل سلمي للمشاكل المختلفة الـــتي تعانيها هذه الجزيرة المضطربة •

أما في الميدان الاقتصادى ، فكان أهم أحداث العام عقد مؤتمر الامم المتحدة للتجـــارة والانماء ؛ وقد أثار هذا المؤتمر التاريخي من الاهتمام ما غطى على جميع التطورات الأخـــرى التي حدثت في الميدان الاقتصادى • وأود الاشارة في هذا الصدد الى التقدم الذى أحرزناه حتى الآن في سبيل ادماج البرنامج الموسّع للمساعدة التقنية والصندوق الخاص في كيان واحـــد يسمى برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ وانني آمل أن تقوم الجمعية العامة بعد مدة غير طويلـــة باقرار انشاء هذا البرنامج الموحّد •

وأما الأزمة المالية التي تعانيها الامم المتحدة ، فكانت خلال الاشهر الأخيرة من المسائل التي استحوذت على أشد اهتمامي ، ولا يساورني أى شك في أنها كانت كذلك بالنسبة الـــى الوفود أيضا • وقد وردت ملاحظاتي التفصيلية على الأزمة المالية في مكان آخر من المقدمـــة • ويبدو لي أن جميع الحكومات الاعضاء متفقة على الهدف المشترك المتمثل في تدعيم فعاليـــة الامم المتحدة • ولا بد لي أن أكرر أن تحقيق هذا الهدف منوط باعادة إرساء الملاءة الماليـــة للمنظمة على أساس أرسخ وأثبت •

Digitized by UNOG Library

ثانيا

هذا ، ولا تزال مسائل نزع السلاح تستلفت جدّى النظر وتمثل أولوية عالية في جدول المسائل المستحوذة على الاهتمام الدولي . والواقع الراهن ، رغم عدم تحقق الآمال التي انعقدت في الدورة الثامنة عشرة ، هو أن ما أحرز منذ صيف عام ١٩٦٣ من تقدم نحو تحقيق نزع السلاح ليفوق كل ما قد أحرز في جميع السنوات اللاحقة لتأسيس المنظمة .

فهنالك معاهدة حظر التجارب الجزئي ، وانشاء خط مواصلات مباشر بين موسكو وواشنطن ، وقرار الجمعية العامة القاضي بحظر الفضاء الخارجي على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، والتخفيضات الانفرادية التي أجراها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في الميزانية العسكرية ، والتخفيضات المتبادلة المقررة من هذين البلدين ومن المملكة المتحدة في انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ؛ وهذه كلها دلالات على أن ثمة انطلاقا ربما يكون قد حصل أخيرا نحو الاضطلاع الناجح بمعالجة المشاكل العسيرة العديدة التي ينطوى عليها انهاء سباق التسلح .

وان هذه التدابير الأولى لتدل على مدى أهمية الاستعمال المتزامن للأدوات والتقنيات الدبلوماسية المختلفة ، مثل المناقشات المباشرة بالطرق الدبلوماسية ، والمداولات في المؤتمرات الاقليمية وغيرها ، والمفاوضات التفصيلية في مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح ، والاستعراض السنوى الذى يجرى في الجمعية العامة ويوفر التأييد والتوجيه لهذه المناقشات والمفاوضات ؛ فاستعمال جميع هذه الطرق والهيئات يتيح الفرصة لتدقيق النظر في مشاكل نزع السلاح السياسية والتقنية العديدة ، ويشجع الدول الكبيرة على الاضطلاع المثمر بمسئولياتها الكبرى في هذا الميدان ، ويمكّن البلدان الاخرى ، التي لها جميعها مصلحة حيوية في ذلك ، من الاسهام في التماس الحلول اللازمة .

وشهد هذا العام المنقضي ايضا نشوء نهج أو اجراء نظمي جديد ينطوى على ما يمكن ان يسمى " العمل الانفرادى المتبادل " أو " سياسة القدوة المتبادلة " . وهذا سبيل للتقدم يتيح للدول المعنية أساسا بالأمر ان تخطو خطوات جديدة باتخاذ التدابير الانفرادية المستقلة أو المنسقة .

ولكن لم يكتب لعام ١٩٦٤ ، رغم هذه التطورات الملائمة ، أن يشهد تحقيق الآمال التي ولّدتها معاهدة حظر التجارب الجزئي وولّدها التحسن العام في العلاقات الدولية سنة ١٩٦٣ . وظلت القرارات المتعلقة بنزع السلاح ، والمتخذة في الدورة الثامنة عشرة باتفاق الآراء دون اقتراع أو بأغلبيات ساحقة ، عديمة التنفيذ في بعض النواحي الهامة .

وفشلت اللجنة الثمانعشرية في احراز أى تقدم موضوعي ملموس رغم اجتماعها أكثر من ستة أشهر عام ١٩٦٤ في جو حسن دارت فيه مناقشات انبثقت عنها عدة اقتراحات جديدة قيمّة .

Digitized by UNOG Library

وذكرت اللجنة انها لم تستطع بعد الوصول الى أى اتفاق محدد ، رغم بحثها المستفيض لقائمة طويلة من التدابير المتوازية ومناقشتها المركّزة لمسألة نزع السلاح العام الكامل .

ولا تزال معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء مفتقرة الى العالمية والى الشمول ؛ ومن الملحوظ بجلاء غياب بعض الدول عن عداد موقعيها رغم تجاوز عدد أطرافها المائة دولة . ولم يحرز أى تقدم في المفاوضات الرامية الى عقد اتفاق لحظر التجارب الجوفية ، كما لا يتبين من هذه المفاوضات أنها أجريت على سبيل الاستعجال الذى دعت اليه الجمعية العامة . ونحن نرى أنه اذا تمت الموافقة على أن الأمن القومي والأمن الدولي كليهما يعتمدان ، لا على التطورات التقنية الآتية من مواصلة التجارب النووية الجوفية ، بل على التعقل السياسي والعسكرى وعلى التخفيف التدريجي لسباق التسلح وعكسه ، لأصبح حظر التجارب الشامل هو الخطوة التالية المنطقية ؛ وان في المذكرة المشتركة المقدمة من البلدان غير المنحازة الثمانية الاعضاء في اللجنة الثمانعشرية ما قد يهدى الى حل عملي في هذا الصدد .

وهنالك مجال آخر يقتضي أعجل التقدم هو ميدان منع انتشار الأسلحة النووية . لقد مضت قرابة ثلاث سنوات على اتخاذ الجمعية العامة قرارا اجماعيا ناشدت فيه فئتي الدول النووية وغير النووية كليهما عقد اتفاق دولي لمنع زيادة انتشار الاسلحة النووية . وقد ازدادت أخطار الانتشار ازديادا ملحوظا خلال هذه الفترة ؛ وانضمت دولة أخرى الى " النادى النووى " ؛ ولم يجر تنفيذ قرار الجمعية ، مما يثير قلقا صادقا متناميا . وهذه مشكلة آمل من جميع الدول ايلاءها أدق اهتمامها ، لأن في وسع كل بلد أن يسهم في هذا المجال بدور محدّد .

وثمة تدبير واحد بدا أنه يحمل بعض بشائر الاتفاق هو تدمير الطائرات قاذفات القنابل . وقد نوقشت هذه المسألة للمرة الأولى في اللجنة الثمانعشرية خلال السنة الجارية ، وقدمت بعض الاقتراحات المحددة من جانبي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وأعلنت أيضا كل واحدة من هاتين الدولتين انها تلتزم بعض المرونة في موقفها وانها تود مواصلة التفاوض في الموضوع . ولا لزوم للاشارة الى ان في تسني الوصول الى اتفاق على أية درجة ملموسة من نزع السلاح الحقيقي ، ولو كانت معتدلة في البداية ، مايرمز الى نوايا الدول الكبيرة في ميدان نزع السلاح ويعود بأفيد النتائج السياسية والسيكولوجية والمعنوية .

ولا يزال موضوع تخفيض وازالة المركبات الناقلة للاسلحة النووية أهم مواضيع نزع السلاح العام الكامل . وقد سجلت اللجنة الثمانعشرية فتحا جديدا بتركيز جهودها على ايجاد أساس متفق عليه لفريق عامل يتولى دراسة ازالة المركبات الناقلة للأسلحة النووية . وأشرفت اللجنة لأول مرة على الوصول الى اتفاق على اجراء للقيام ببحث مشترك للمشاكل التقنية والاستراتيجية المرتبطة بهذا التدبير ذى الأهمية الحيوية ، وانني لعلى يقين من أن الاعضاء يودّون تشجيع المعنيين على الوصول الى التفاهم اللازم للاتفاق على ذلك الجهاز الاستقصائي الجديد .

Digitized by UNOG Library

ورغم تأييد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كليهما ، على غرار جميع المشتركين في مؤتمر اللجنة الثمانعشرية ، لكل من التدابير السالفة ، فانهما قد اختلفا فيما بينهما على كيفية الوصول الى الأهداف المنشودة ، مما يعكس وجود تفاوت أساسي في مفاهيمهما عن التدابير المختلفة . ولم تنجح الجهود التي بذلها المشتركون الآخرون في الدورة الماضية لايجاد تسويات مقبولة من الجانبين . غير أن المناقشات المركّزة التي دارت في المؤتمر أفادت مرة أخرى في توضيح المواقف وتبيان المجالات والطرق التي قد يتسنى التقدم فيها وبها . كما أن تعمق المؤتمر في استقصاء المشاكل المختلفة قد جعل من الأيسر على الطرفين الرئيسيين الوصول الى اتفاق وصولا أسرع في حالة قيام أيهما أو كليهما باتخاذ القرارات السياسية المطلوبة .

ولا نزاع، في اعتقادي ، في ضرورة اتخاذ مثل تلك الخطوات الجديدة وفي حلول أوان اتخاذها . فهي لا تقتصر على فرض قيود جديدة على سباق التسلح ، بل تساعد أيضا على تدعيم الاتفاقات التي قد تم عقدها ، كما تحدث أثرا ايجابيا بعيد المدى في الجو السياسي الدولي عامة . هذا وان الزخم الذي ولّدته معاهدة حظر التجارب الجزئي قد يتلاشى بغير تلك الاتفاقات الاضافية ، واني أرى بالتالي ان من الامور ذات الأهمية القصوى أن يتحقق ، في الدورة القادمة للجمعية العامة وفي الجولة التالية من محادثات اللجنة الثمانعشرية عام ١٩٦٥ ، مالم يتحقق خلال الاشهر القليلة الماضية . كما أنني آمل أن ينظر أيضا في امكانية تنظيم حوار بين الدول النووية الخمس .

ثالثا

وأحرز ، منذ صدور المقدمة الأخيرة ، تقدم جديد في ميدان التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية . فالمأزق الطويل الذي واجهته لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية بشأن المسائل القانونية قد انتهى في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ بأن تقدم الى الجمعية العامة نص متفق عليه لمشروع اعلان للمبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه . وقد أقرت الجمعية العامة المبادئ التسعة بالاجماع في القرار ١٩٦٢ (الدورة ١٨) .

وواصلت اللجنة الفرعية القانونية ، التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، عملها في انماء قانون الفضاء الخارجي ، فأعلنت خلال السنة عن احراز تقدم ملموس في اعداد اتفاقين دوليين بشأن المسئولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي وبشأن مساعدة واعادة الملاحين الفضائيين والمركبات الفضائية . وانه لمن دواعي الاغتباط ان نرى بلدانا من مختلف المستويات النمائية يتاح لها ، عن طريق الامم المتحدة ، العمل بالتعاون مع الدول الفضائية على انماء قانون فضائي يلبي حاجات المجتمع الدولي بأسره .

Digitized by UNOG Library

وقامت اللجنة ، على الصعيد العلمي والتقني ، بمواصلة جهودها بمساعدة الأمانة العامة لنشر المعلومات اللازمة عن البرامج القومية والتعاونية الدولية المتصلة بالفضاء ، وعن النشاطات والموارد المتصلة بالفضاء والمكرسّة له من الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من الأجهزة الدولية المختصة ؛ وان هذه المعلومات لسوف تعطي صورة عالمية عامة عن التعاون الدولي في هذا الميدان الحيوى الذى يعني جميع الدول الاعضاء . واستمر التعاون بين الدولتين الفضائيتين الرئيسيتين ، وأعلن عن عقد اتفاق مبدئي بشأن الإعداد المشترك لدراسة تستعرض منجزات البيولوجيا والطب الفضائيين . وحدثت في الوقت ذاته تطورات هامة في ميدان التعاون الاقليمي . أما في اطار أسرة منظمات الامم المتحدة ، فان المؤتمر الادارى الاستثنائي للمواصلات اللاسلكية ، الذى أحرز نجاحا كبيرا وقام بعقده الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ ، وبرنامج الرصد الجوى العالمي ، المطرد التنامي ، الذى أنشأته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ليعتبران دلالتين على نمو الاهتمام بتطبيقات البحث والتقنية الفضائيين وعلى الأهمية العملية التي تتسم بها هذه التطبيقات .

وثمة تطور هام سجله التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، يتمثل في القرار الذى اتخذته اللجنة في دورتها الأخيرة بانشاء فريق عامل عام لبحث " فائدة وتنظيم وأهداف مؤتمر او اجتماع دولي يعقد عام ١٩٦٧ بشأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الاغراض السلمية ، وكذلك لابداء التوصيات اللازمة بشأن المسألة المتصلة باشتراك المنظمات الدولية الملائمة في ذلك المؤتمر أو الاجتماع " . وسيقوم الفريق باعلام اللجنة عن ذلك في دورتها القادمة .

وثمة اهتمام متزايد بتوفير التعليم والتدريب ، لاسيما للبلدان المتنامية ، عن طريق الترتيبات الثنائية وغيرها . والامم المتحدة تستطيع في هذا الصدد ، بفضل مركزها ، ان تكون مركزا لتبادل المعلومات عن الحاجات المتعلقة بالتدريب وعن الموارد المتوفرة لتلبيتها . وهنالك من هذا القبيل توصية اللجنة بأن تولي الامم المتحدة رعايتها للمحطة الاستوائية لاطلاق الصواريخ في ثومبا تمكينا للهند من مواصلة تسييرها . ومشروع هذه المحطة ، الذى تسنى تنفيذه بفضل سخاء الحكومة الهندية وتعاون عدد كبير من البلدان المتقدمة في ميدان العلم والتقنية الفضائيين ، يستهدف تلبية حاجات البحث الفضائي السلمي وتزويد البلدان المتنامية بالفرص التي تتيح لها اكتساب التدريب العملي القيّم والاشتراك في التجارب الصاروخية . وقد قامت البرازيل مؤخرا باعلام اللجنة بأنها في سبيل انشاء منشآت لاطلاق الصواريخ السابرة وبأنها ستلتمس شمولها برعاية الامم المتحدة . وهذه دلائل مشجعة على الطريقة التي تستطيع المنظمة بها المساعدة على تعزيز المصلحة الانسانية المشتركة في الاستكشاف والاستخدام السلميين للفضاء الخارجي بما فيه خير الأمم قاطبة .

Digitized by UNOG Library

رابعـــا

ومضت الامم المتحدة قدما بنشاطاتها في الميدان الاقتصادى والاجتماعي عام ١٩٦٤ ، ملتزمة اطار عقد الامم المتحدة الانمائي ومستلهمة روحه . وكان مؤدى ذلك تحقيق أكثر مـــن مجرد التوسع . فقد جرى ، خلال العام ، ازدياد ادراك الآثار والمستلزمات التي ينطـــوى عليها تحديد أهداف الانماء الاقتصادى ، وبذل المزيد من الجهود لزيادة الانماء زخمـــا واندفاعا . وأمكن توضيح المشاكل الرئيسية ، واحراز التقدم في تركيز مزيد من الاهتمام بهـــا وكذلك في تحسين تنسيق تلك المجموعة الكبيرة المتنوعة من نشاطات الامم المتحدة .

وشهد عام ١٩٦٤ مداولات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، وهو اكبر مؤتمر حكومي دولي عقد أبدا ؛ وقد اشترك فيه ممثلو ١١٦ دولـة . وكان من الطبيعي حقا أن يتناول هذا المؤتمر الكبير ، باستعراضه الشامل العام ، مسائل السياسة التي يلزم اتباعها في ميدان الانماء والتجارة الدولية الواسع ، لأن ذلك من صميم جوهر التعاون الدولي . وقد تم الاعتراف بـــأن المؤتمر حدث ذو أهمية تاريخية ومن شأنه ان يترك في ميدان التعاون الدولي أثرا هاما لعـــدة عقود قادمة . وتمثل وثيقة المؤتمر النهائية حصيلة الجهود والمناقشات التي بذلت ودارت طوال قرابة عقدين كانت تتبلور تدريجيا خلالهما ضمن الامم المتحدة قوى جديدة في ميدان السياســة وأفكار جديدة في ميدان التعاون الاقتصادى الدولي .

وقامت الامم المتحدة ، في الأعوام التسعة عشر التي مرت على انشائها ، وفي المقر كما فـي المراكز الاقليمية ، بوضع تقنيات مؤتمرية تتيح تنظيم اجتماعات كبيرة تشارف العالمية وتنتظمهـــا أدوات تعاون منظم مخطط . ولكن حتى أفضل التقنيات المؤتمرية كانت تعتبر قليلة الجدوى لـــو أن المفاهيم التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية لم تك متهيئة للتغير ولو أن ظهـــور الأفكار الجديدة لم يتفق مع ظهور قوى سياسية جديدة في العالم . وان تضافر هذين العاملين هو الذى أتاح نجاح مؤتمر التجارة والانماء وجعله من أهم الأحداث التي حصلت منذ انشـــاء المنظمة . وقد ورد بحث أهمية المؤتمر في تقرير قدمه اليّ الدكتور راءول بريبيش ، الامين العام للمؤتمر . وقد قررت نشر ذلك التقرير لأنه يمثل في رأيي تقييما رسميا للمؤتمر من الأمانة العامة ؛ وان وثيقة المؤتمر النهائية وتقريره معروضان على الجمعية العامة .

وقد أوصى المؤتمر الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة مستهدفة قبل كل شيء تحقيق الهدفين التاليين : توسيع دور الامم المتحدة في ميدان التجارة الدولية ، واستكمال مفهومـــي المفاوضة والتعاون الحامين الواردين في الميثاق باجراءات للتوفيق جديدة لابد منها لتنفيـــذ القرارات التي تتمثل غايتها النهائية في تغيير التقسيم الدولي الراهن للعمل .

وكان للمفاوضة والتوفيق دورهما البارز في المؤتمر . وان عملية التفاوض المفضي الى التوفيق لتبرز في الواقع كما أعتقد روح التفاؤل التي أبديتها عند تقديمي وثيقة المؤتمر النهائية الـــى

Digitized by UNOG Library

المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، اذ قلت :

" ... ان حالات التوتر بين الشمال والجنوب هي أساسا بمثل خطورة حالات التوتر بين الشرق والغرب ، وان للامم المتحدة دور فريد تسهم به لتخفيف تلك الحالات بفئتيها . وربما أن الموازاة بين الشمال والجنوب من ناحية والشرق والغرب من ناحية أخرى كانت تبدو قبل المؤتمر عملية جريئة بعض الجرأة لتعذر التمييز آنئذ بين الشمال والجنوب في نداواتنا الاقتصادية بمثل الدقة التي يمكن التمييز بها بين الشرق والغرب فيما يتعلق ببعض المشاكل السياسية الرئيسية . أما الآن ، فنحن نعرف ان في الامكان تحديد الجنوب بأنه مجموعة كبيرة تستطيع جمع أكثر من خمسة وسبعين صوتا متى أرادت اثبات وجودها . والمؤتمر ، بابرازه هذه الامكانية ، ربما يكون قد سجل تحولا في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية . وان المساهمة التي يمكن توقعها من مجموعة الخمس والسبعين في حل مشاكل العالم ، لتتوقف كثيرا على صحة ايماني في القيمة الفريدة التي تنطوى عليها الامم المتحدة باعتبارها أداة للتوفيق بين الآراء المختلفة لا مجرد اطار يتيح التعبير عن اختلافها ... " .

والواقع ان المجهود التعاوني الذى تبذله البلدان المتنامية قد أصبح ملموس الأثر في جميع أعمال الامم المتحدة .

وتمكّن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، الى جانب إحداث أثره السياسي ، من أن يحقق خلال اثني عشر اسبوعا ماكان يمكن اعتباره مطمحا مفرطا لبضع سنوات خلت فحسب . فقد شملت وثيقته النهائية ، سواء في الديباجة أو في التوصيات التفصيلية المحددة ، كل نقطة تقريبا كانت موضوع مناقشات أو توصيات سابقة بشأن التجارة والانماء ، كما أوردت مواضيع جديدة لدراستها واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها ؛ وتناولت الوثيقة مسألة التعاون الاقتصادى بين جميع مجموعات البلدان بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ومستوياتها النمائية ، والتمست ابداء أقصى التعاون واجراء أقصى التبادل التجارى لما فيه خير مجتمع الامم قاطبة ؛ ويمكن لذلك اعتبار الوثيقة النهائية محاولة ناجحة لدفع وتدوين الجهود العديدة التي بذلت في السنوات الماضية لتوسيع وتنفيذ الفصل التاسع من الميثاق ، وهو الفصل الذى يحمل العنوان التالي : " التعاون الاقتصادى والاجتماعي الدولي " .

ومن دواعي الاغتباط اغتباط خاصا أن مسألة الأهداف التي يلزم تقريرها للتجارة والمعونة كانت موضع نظر ايجابي ينتظم الى حد ما جماع المشاكل التي واجهها المؤتمر . واني أود التشديد بصورة خاصة على التوصية التالية التي اعتمدها المؤتمر دون معارضة :

" ان الطاقة الاستيرادية الناتجة عن المجموع العام لما هو متوفر للبلدان المتنامية من الحصيلات التصديرية والايرادات غير المنظورة ورؤوس الأموال الواردة يجب ان تزداد

Digitized by UNOG Library

ازديادا كافيا بعد مراعاة تطور الاثمان ، وان التدابير التي تتخذها البلدان المتنامية ذاتها يجب ان تكون تدابير كافية ، لاتاحة احراز تلك المعدلات النمائية الأعلى • ويجب على جميع البلدان ، النامية منها والمتنامية ، أن تقوم ، منفردة ومتعاونة ، باتخاذ التدابير التي قد تكون لازمة لتحقيق ذلك ؛ ومن المفيد تقرير اللازم لاجراء استعراض دوري لتلك التدابير المتخذة والتجربة المكتسبة ...".

واني لأعلّق اكبر أهمية على هذا الاعتراف المبدئي بمبدأ وجود ارتباط لا ينفصم بين تحقيق الأهداف النمائية الكافية وتحقيق الأهداف التجارية والإعانية المقابلة •

ونحن نأمل في أن يعقب المؤتمر اتخاذ خطوات ملموسة تكون كفيلة بنيل القبول العالمي وتساعد على احداث التغييرات المناسبة في سياسات جميع الامم التجارية •

وهنالك ايضا ، الى جانب المشاكل التجارية ، مسألة التمويل الانمائي التي ينتظر لها هي الأخرى أن تكون موضوع اهتمام كبير من الامم المتحدة • ولا يزال يلزم عمل الكثير في هذا الميدان لتحديد القوى المتلاعبة فيه والأجهزة العاملة فيه ولقياسها وتفهمها • ولكن الدليل قد أقيم على ضرورة بذل مجهود غائي أصدق في هذا الاتجاه ، وأصبح من الأمور المعروفة اهتمام الامم المتحدة الايجابي بتوفير مقدار أوفى من المعونة المالية للبلدان المتنامية • والقول ذاته يصدق بالنسبة الى الانماء الصناعي حيث تتجه النشاطات البحثية والتنفيذية المباشرة أو المضاعفة خلال السنة نحو تمكين الحكومات المعنية من اعتماد السياسات واتخاذ القرارات الاستشارية اللازمة في ضوء المعارف والتجارب التي تستطيع جمعها منظمة دولية مثل منظمة الامم المتحدة • وان هذه المعارف والتجارب تتعزز ولا بد بظهور اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية الى حيز الوجود ، وهي لجنة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ وقد يتبين ، من روح العزم والابداع التي تبديها اللجنة في تولي مهمتها ، ان انشاءها عملية استثمار طويل الأجل وعظيم الأهمية • فقد تتمكن هذه اللجنة الجديدة ، وعلى نطاق واسع ، من اثارة الاهتمام بالمشاكل الانمائية بين رجال الدولة والعلماء والمهندسين والصناعيين ، مثلما فعل عقد المؤتمرات الدورية بالنسبة الى استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية • ومن المهم ان يلاحظ أن نطاق المشاكل المنظورة في تلك المؤتمرات ، ابتداء من مؤتمر الامم المتحدة الأول لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية الذي انعقد عام ١٩٥٥ الى المؤتمر الثالث الذي انعقد في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٤ ، قد امتد ليتناول بعض المسائل المحددة مثل امكان استخدام الطاقة الذرية استخداما اقتصاديا لازالة ملح ماء البحر والماء الأجاج في المناطق المفتقرة الى المياه•

وباقترابنا من منتصف عقد الامم المتحدة الانمائي ، تجد المنظمة نفسها ، لا منهمكة فحسب انهماكا متزايدا في التماس الطرق والوسائل اللازمة لتعجيل النمو والتغير في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، بل ومدعوة ايضا ، بمزيد من الالحاح ، الى المساعدة في تزويد واضعي السياسات بالعناصر اللازمة لتخطيط السياسات الانمائية ، على الصعيدين القومي والدولي •

Digitized by UNOG Library

ويدل على هذا ذلك الاهتمام المتزايد الموجه عام ١٩٦٤ الى التخطيط الانمائي الذى يمثل ميدان عمل يلزم فيه اجراء مزيد من الدراسات والعمليات المحلية لضمان التعزيز الفعال لنقل النهج والتقنيات وتكييفها وتحسينها . وقد سجلت الامم المتحدة في هذا الصدد انطلاقة مشجعة بانشائها معاهد اقليمية للانماء والتخطيط وحسابات للتخطيط الانمائي خاصة بعدد متزايد من نشاطات الأمانة العامة في المقرّ وفي المناطق المختلفة . كذلك وجه اهتمام متزايد خلال العام الى الاسقاطات التي يقر الكثيرون الآن بضرورتها لوضع الخطط والبرامج الهامة ولتنفيذها . وان الاسقاطات السكانية التي أعدت خلال العام ، اذا ما قورنت بالاسقاطات المتعلقة بالانتاج الغذائي ، لتبرز ابرازا مشكلة بالغة الصعوبة . وهذه المشكلة قد حظيت باشارة خاصة في النتائج التي خلص اليها مؤتمر السكان الآسيوى الذى انعقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ برعاية الامم المتحدة ، وستحظى على الأرجح باهتمام خاص في العام المقبل في مؤتمر السكان العالمي الثاني .

وتسنى للبرنامج الموسّع للمساعدة التقنية أن يقوم ، في عام ١٩٦٤ وبفضل موارده المزدادة ، بانشاء برامج اكبر في البلدان المستقلة الجديدة أو البلدان المقبلة على الاستقلال في افريقيا ، وبمواصلة زيادة النصيب الذى تناله منه هذه القارة دون انقاص الحجم المطلق للأنصبة التي تنالها منه المناطق الأخرى . ومن المزمع احداث زيادات جديدة في عموم البرنامج في فترة عامي ١٩٦٥ — ١٩٦٦ التي يلاحظ بالنسبة اليها ان البرنامج قد صمم لأول مرة على أساس مخطط للعمليات المحلية تتجاوز نفقاته المائة مليون دولار .

وثمة تطور هام آخر حصل خلال الفترة المستعرضة هو اتخاذ الجمعية العامة قرارا تأذن فيه باستخدام أموال البرنامج الموسّع لايفاد الخبراء التنفيذيين الى الحكومات المعنية ، بناء على طلبها ، وعلى سبيل التجربة للسنتين ١٩٦٤ — ١٩٦٥ . وقد أبدى البعض مخاوفهم من أن يؤدى هذا التدبير الى تغيير طابع البرنامج بسبب الاختلاف في الطبيعة بين المساعدة التنفيذية والمساعدة الاستشارية المقدمة عادة بموجب البرنامج الموسّع ، غير ان الحكومات المعنية لم تطلب في برنامج ١٩٦٥ — ١٩٦٦ غير ١٠٥ مناصب تنفيذية تمثل ٢٫٤ في المائة من البرنامج .

واتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في تموز (يوليه) ١٩٦٤ ، قرارا وافق فيه على ان تشترك في البرنامج الموسّع المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية التي أصبحت بذلك المنظمة العادية عشرة بين المنظمات المشتركة في البرنامج .

وقام الصندوق الخاص ، الذى يستفيد مثل البرنامج الموسّع من كامل تعاون الامم المتحدة ومعظم الوكالات المتصلة بها ، برفع مستوى نشاطاته في عام ١٩٦٤ مواصلا تسجيل حثيث التقدم .

Digitized by UNOG Library

واستطاع مجلس الادارة ، الذى ارتفع عدد اعضائه الى أربعة وعشرين عضوا ، ان يعتمد ، خلال السنة وبفضل ازدياد التبرعات الحكومية ، مقدارا من المساعدة " قبل الاستثمارية " أكبر منه في أية سنة سابقة . كما أقر سبعة وتسعين مشروعا كبيرا من مشاريع الاستقصاء والتدريب والبحث تتجاوز نفقاتها ٢٥٠ مليون دولار . وتستهدف هذه المشاريع تزويد البلدان المتنامية بالمعرفة والمهارات والمؤسسات اللازمة لاجتذاب رؤوس الاموال الاستثمارية ولاستخدامها استخداما منتجا ؛ ويبلغ بها عدد المشاريع التي يشترك فيها الصندوق ٤٢١ مشروعا قيمتها ٩١٩ مليون دولار . ويقدم الصندوق ٣٧٤ مليون دولار من هذا المبلغ بينما تقوم حكومات ١٣٠ بلدا واقليما مستفيدا بتقديم الباقي وقدره ٥٤٥ مليون دولار .

وازدادت سرعة تنفيذ المشاريع ازديادا ملموسا في العام الماضي ؛ ومن المنتظر ان تناهز النفقات المصروفة من الصندوق الخاص على المشاريع خلال عام ١٩٦٤ مجموع ما صرفه في الأعوام الخمسة الماضية . ويستغرق تنفيذ المشاريع مدة متوسطة تبلغ أربعة أعوام ، وسيكون ثمة ثمانية عشر مشروعا قد أنجزت بحلول شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ ، أى بعد خمسة أعوام من انشاء الصندوق الخاص ، وسيرتفع ذلك العدد قبل نهاية عام ١٩٦٤ الى أكثر من الضعف .

ومما يدعو الى الاغتباط الشديد تدعّم الدليل على أن المبالغ المعتدلة نسبيا من المساعدة قبل الاستثمارية المتعددة الأطراف تتيح ، ان أحسن استخدامها ، تعبئة المزيد المزيد من الموارد الانمائية . وثمة خمسة عشر استقصاء ، كلفت الحكومات المعنية والصندوق الخاص مبلغ ١٥٫٣ مليون دولار ، قد استتبعت حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ مقدارا من الاستثمارات يبلغ ٧٨٠ مليون دولار . وفي هذه الاثناء ، تسنى لأكثر من ٥٠٠،٠٠٠ شخص من ذوى المراكز الرئيسية في الملاكات المتوسطة والعالية اكتساب حيوى المهارات عن طريق البرامج التدريبية المنشأة ، بمساعدة الصندوق الخاص ، في البلدان المتنامية . وثمة أمر آخر لا يقل أهمية عن ذلك ، هو وجود شبكة المؤسسات القومية والاقليمية الدائمة المنشأة لتوفير وتعزيز ومواصلة التدريب والبحث وغير ذلك من النشاطات الخادمة للانماء والمبدوءة برعاية الصندوق الخاص .

ولكن مهما كان كبر الجهود المبذولة والنتائج المحرزة خلال العام ، فان ضخامة المشاكل التي تنتظرنا لتجعلها تبدو مفرطة الاعتدال ؛ بل ان البعض قد أطلق أيضا هذا الوصف ذاته على أهداف العقد الانمائي . فالتماس قد راكبر من الفعالية قد أصبح شاغلا مسيطرا يتجلى منذ مدة في عدد من الطلبات المنادية بالتغييرات أو المستحدثات التنظيمية . وشهد العام المستعرض تبلور وقبول اقتراح معين في هذا الصدد بصهر البرنامج الموسّع للمساعدة التقنية والصندوق الخاص في برنامج يدعى برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وفق الدعوة الموجهة من المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٠٢٠ (الدورة ٣٧) المتخذ في ١١ آب (أغسطس) ١٩٦٤ . وان الممثلين المشتركين في المجلس ، بتوصيتهم الجمعية العامة باتخاذ هذا التدبير ، انما عبروا عن ثقتهم في البرنامج الموسّع وفي الصندوق الخاص باستلزامهم الابقاء

Digitized by UNOG Library

على خصائص البرنامجين وعملياتهما الخاصة . ولا بد لهذا الصهر، ان أقرته الجمعية العامة، أن يحدث تحسينا هاما في فعالية وسمعة المنظمة في ميدان المساعدة التقنية وقبل الاستثمارية ، وكذلك في طاقتها على تولي مسئوليات اكبر في تقديم المعونة المتعددة الأطراف ان تهيأت لها السلطات والوسائل اللازمة لذلك .

وان لم أقل في هذه المناسبة غير القليل عن حالة وتطور العلاقات بين المنظمات المكوّنة لأسرة الامم المتحدة ، فليس ذلك لطروء أى تقلص في أهمية تلك العلاقات . بل نجد على العكس من ذلك ، ان التعاون الوثيق الذى نشأ ونما بين الوكالات المختلفة على مر السنين يتزايد أهمية مع كل توسع يحصل في نطاق ومدى العمل الدولي المباشر لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية . والدليل الواضح على حيوية هذا التعاون وفعاليته يتمثل في تاريخ المشاورات التي أفضت الى الاقتراحات الداعية الى ادماج الصندوق الخاص والبرنامج الموسّع للمساعدة التقنية في برنامج واحد يدعى برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وهي الاقتراحات التي قام المجلس الاقتصادى والاجتماعي بعرضها الآن على الجمعية العامة . وانه حقا لمن المنجزات الرائعة ان يتسنى الوصول في لجنة التنسيق الادارية الى اتفاق تام بشأن مشاريع اقتراحات تتناول مسائل لها مثل ذلك الأثر البعيد في مصالح جميع منظمات أسرة الامم المتحدة .

وتخلل العام الماضي نشوء بعض المصاعب ، في عدد من الاجتماعات المعقودة من قبل الوكالات المتخصصة أو برعايتها ، نتيجة للاعتراضات التي أثارتها بعض الوفود بشأن اشتراك ممثلي بعض الدول الاعضاء . ان موقفي الذاتي من سياسة الفصل العنصرى (الابارتهيد) والتمييز العنصرى أو من استمرار الاستعمار بأى شكل ، موقف معروف معرفة جيدة ، وانني استطيع ان أفهم جيدا المشاعر التي أثارت مثل تلك الاعتراضات . غير أنني ، في الوقت ذاته ، أدرك عميق الادراك ، على غرار زملائي في لجنة التنسيق الادارية ، أهمية تفادى أية عرقلة للجهود الدولية البناءة المبذولة لتعزيز خير الانسانية . لقد أكدت في صيف العام الماضي ، لوفد من مجلس ادارة منظمة العمل الدولية أتى يستشيرني بشأن مشكلة عضوية افريقيا الجنوبية في تلك المنظمة ، الأهمية التي أعلقها على تفادى مؤسسات اسرة الامم المتحدة اتخاذ التدابير المتنافرة بشأن المسائل السياسية الرئيسية وعلى ايلائها المراعاة الحقة لأى موقف تتخذه الهيئات السياسية الرئيسية في الامم المتحدة بشأن مثل تلك المسائل . وان هذا لا يزال يمثل فحوى تفكيرى ومعتقد أملي .

وفي آب (أغسطس) ١٩٦٣ ، أبدى المجلس الاقتصادى والاجتماعي تأييده للخطوط العريضة لخطة قدمتها بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٢٧ (الدورة ١٧) لانشاء معهد يدعى معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وأبديت فيها ان مثل ذلك المعهد قد يسهم مساهمة فذة في تحقيق أهداف عقد الامم المتحدة الانمائي وفي تعزيز فعالية الامم المتحدة ذاتها . وقد التمست الجمعية العامة مني في القرار ١٩٣٤ (الدورة ١٨) اتخاذ الخطوات اللازمة

Digitized by UNOG Library

لانشاء المعهد ومواصلة استقصاء المصادر الحكومية وغير الحكومية التي يمكن استمداد هـــا المساعدة المالية له .

وقمت ، في مطلع عام ١٩٦٤ ، بتعيين ممثل خاص لزيارة البلدان المختلفة بغية توضيح مقاصد المعهد والتماس المساعدة المالية اللازمة لانشائه . وهنالك الآن أكثر من ثلاثين بلدا عقدت مبالغ هامة لمؤازرة المعهد ، كما أن هنالك تقريبا عددا مماثلا من البلدان أبدت نيتها في التبرع . وان المؤازرة ، المعنوية منها والمادية ، الآتية من الحكومات الاعضاء ، لتعتبر في رأيي اكثر من كافية لتبرير انشاء المعهد .

ومع أن آمالنا في الحصول على مساعدة ملموسة من المصادر غير الحكومية لمؤازرة انشـــاء المعهد لم تتحقق بعد على وجه التمام ، فقد أمكن توفير مقر للمعهد بفضل هبة سخية تكرمـــت بها مؤسسة روكفلر . وانني آمل ان يعقب انشاء المعهد ورود المزيد من المؤازرة من الحكومـــات وكذلك من المصادر غير الحكومية . كما انني أنوى تعيين أعضاء مجلس ادارة المعهد في المستقبل القريب جدا ودعوة المجلس الى عقد اول اجتماع في مطلع عام ١٩٦٥ . ويقيني ان المجلـــس سيساهم في الوقت المناسب مساهمة ملموسة في الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتعزيـــز السلم ودفع التقدم .

خامســـا

وننتقل الآن الى المدرسة الدولية التابعة للامم المتحدة ، فنجدها نمت من نواة صغيرة غرست في لايك ساكس عام ١٩٤٩ الى جهاز ينتظم هذا العام ٥٧٠ تلميذا من أبناء ثمانيـــة وستين بلدا ، متنقلة طوال تلك السنوات بين المباني العارضة من مأوى الى آخر .

وقد التمست مني الجمعية العامة في القرار ١٩٨٢ (الدورة ١٨) مواصلة بذل مساعـــيّ الحميدة لمساعدة مجلس ادارة المدرسة على التماس المساعدة المالية وغيرها ، من المصـــادر الحكومية والخاصة كذلك ، لتشييد وتجهيز المبنى المدرسي المناسب ولانشاء صندوق الهبـــات اللازم .

وأجرى استقصاء مع موظفي الامم المتحدة لمعرفة المرافق المدرسية اللازمة ، فتبين منـــه أن عدد التلاميذ قد يناهز ٧٥٠ تلميذا في العام القادم . ورؤى كذلك ان يتاح القبول فـــي المدرسة لتلاميذ من مدينة نيويورك ليست لهم صلة مباشرة بالامم المتحدة ، وأن يحدد عـــدد التلاميذ المنشود بما مجموعه ١٠٠٠ تلميذ .

وحالف النجاح في مطلع السنة جهودنا المبذولة للحصول على المؤازرة المالية اللازمـــة لمبنى المدرسة ، وذلك عندما اظهرت مؤسسة فورد اهتماما كبيرا في تمويل المبنى ، اثـــر

Digitized by UNOG Library

اقتراحي باقامة المدرسة في الطرف الشمالي من رقعة المقر . ومع ان مؤسسة فورد لم تعلن بعد رسميا عن هبتها ، فانني أود انتهاز هذه الفرصة لشكر المؤسسة مقدما على بادرتها الكريمة ازاء المدرسة . وآمل ان تقوم الجمعية العامة في مطلع الدورة التاسعة عشرة بالموافقة على الموقع المقترح للمدرسة في الطرف الشمالي من رقعة المقر . ولا تزال ثمة حاجة الى المساعدة المالية لتكوين صندوق هبات يكفي رصيده لتمكين المدرسة من بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي في المستقبل . وانني اعتمد على سخاء فئتي المصادر الحكومية وغير الحكومية لاتاحة التوصل في موعد قريب الى تكوين صندوق الهبات المنشود .

سادسا

وقدمت الى مجلس الأمن في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ تقريرا تناول انسحاب قوة الامم المتحدة في الكونغو ، وكان ذلك الانسحاب قد فرغ وقتئذ من اتمامه ، كما تناول مسألة ابقاء المساعدة المدنية المقدمة من الامم المتحدة الى الكونغو . وليس ثمة ما أضيفه هنا الى ما قيل في ذلك التقرير ، سوى الاشارة الى أن عددا من أسوأ المخاوف الكبيرة التي ساورتنا بشأن مستقبل الكونغو قد بدأت تتحقق فور انسحاب قوة الامم المتحدة من ذلك البلد .

وللمرء أن يسأل طبعا ، امام التردّى الخطير الذى شهدته حالة الامن الداخلي في الكونغو منذ انسحاب القوة ، لماذا جرى منذ البداية سحبها طالما كان في الامكان توقع المجرى الذى قد تتخذه الاحداث اثر ذلك السحب . والجواب هو أنه لم يكن ثمة قرار من الهيئات المختصة في الامم المتحدة بتمديد ولاية القوة ، ولم يكن ثمة طلب من الحكومة الكونغوية باستبقائها الى مابعد نهاية حزيران (يونيه) ١٩٦٤ . وماكان ليمكن بغير ذلك الطلب توفر أى أساس لأى تصرف من الامم المتحدة ينطوى على استمرار وجود قوة الامم المتحدة في الكونغو بعد حزيران (يونيه) الماضي . والقوة قد أوفدت الى الكونغو منذ البداية استجابة لنداء الحكومة الكونغوية الملّح ؛ وظلت هنالك طوال اربع سنوات تقريبا بناء على رغبة تلك الحكومة ؛ وماكان يجوز لها البقاء هنالك بعد ٣٠ حزيران (يونيه) بغير طلب جديد من الحكومة المذكورة . ولم يبدر في الواقع ابدا بعد كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ أى تلميح من الحكومة الكونغوية بأية رغبة في بقاء قوة الامم المتحدة في الكونغو بعد حزيران (يونيه) ١٩٦٤ .

ولا يسعني طبعا ان أقول كيف كان يمكن أن يكون جواب الامم المتحدة فيما لو كان قد ورد ها من الحكومة مثل ذلك الطلب الداعي الى ابقاء قوة الامم المتحدة في الكونغو الى مابعد حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، وهو تاريخ انتهاء المدة التي أقرت لها الجمعية العامة الاعتمادات اللازمة ؛ ولكن يسعني التأكيد بأن مثل هذا الطلب كان سيولى دقيق النظر . ومع ذلك فقد كان ثمة شعور واضح يسود بعض الأوساط بأنه لا يمكن للامم المتحدة استبقاء أية قوة مسلحة

Digitized by UNOG Library

في الكونغو الى أجل غير مسمى وانه قد انفق حتى الآن اكثر من الكثير في هذا السبيل .

وان جانبا كبيرا من الاضطرابات التي حصلت في الكونغو حتى الآن انما يعزى أساسا الى الفشل الذريع الذى سجله الجيش القومي الكونغوى . وهنالك طبعا بعض العوامل الأخرى ، لا سيما عدم اعداد الشعب الكونغوى للاستقلال عام ١٩٦٠ ، ولكن يجدر تذكّر ان حدثا كبيرا له تأثيره في مستقبل الكونغو قد حدث في غضون ايام معدودة من بعد استقلال البلد عندما تمرد الجيش القومي الكونغوى ، الذى يعتبر من أقوى جيوش افريقيا وأفضلها تسلحا ، وكفّ عن أن يمثل عاملا ايجابيا لصيانة الامن والنظام العام في البلد . وقد أدى هذا الى عودة القوات البلجيكية الى الظهور ، وأطلق سلسلة الأحداث التي حملت الحكومة القائمة عندئذ برئاسة السيد كازافوبو والسيد لومومبا على مناشدة الامم المتحدة امدادها بالمساعدة العسكرية وغيرها من المساعدات اللازمة . والامم المتحدة لم يكن في وسعها اغفال هذا النداء دون فقدان ثقة معظم العالم . وهي في تلبيتها اياه ، انما خدمت مصلحة السلم في افريقيا وفي العالم ، مثلما خدمت مصالح الكونغو ، بالحيلولة دون حدوث فراغ سياسي في صميم قلب افريقيا كان سيمثل خطرا بالغا يهدّد حتما بحدوث تجابه بين الشرق والغرب وتنافس وتنازع بين البلدان الافريقية .

والامم المتحدة ، كما أوردت في تقرير سابق ، قد بذلت جهودا متكررة لحمل الحكومة الكونغوية على قبول مساعدتها في اعادة تدريب الجيش الكونغوى واعادة تنظيمه ، وذلك لادراك المنظمة مدى الأهمية الحيوية التي يمثلها بالنسبة الى مستقبل الكونغو تحويل جيشه الى جيش فعال يمكن الاعتماد عليه وتحقيق ذلك باعادة تدريبه وتنظيمه لتمكينه من استعادة قدر معقول من الانضباط النظامي والروح المعنوية . والواقع ان رئيس الوزراء ادولا قد أعلمني مباشرة في احدى المراحل بموافقته الشخصية على خطة التدريب التي وضعتها الامم المتحدة على أساس استمداد المساعدة من البلدان الافريقية الاخرى — ومضينا في اتخاذ الترتيبات اللازمة وذهبنا حتى الى تدبير الاشخاص اللازمين لذلك الغرض — ولكن تعذر على رئيس الوزراء كما يبدو نيل موافقة قائد الجيش ، الجنرال موبوتو ، على المشروع .

وثمة التباس آخر في موضوع الكونغو يستحسن توضيحه كما يبدو . ويتعلق هذا الالتباس بموقف الامم المتحدة من السيد موييس تشومبي رئيس الوزراء الحالي ، وهو موقف كثيرا ما عرض عرضا خاطئا غير صحيح . ان بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " ، بعد ان أوعز اليها مجلس الامن بأن تسعى ، فيما تسعى اليه ، الى صيانة السلامة الاقليمية للبلد ومنع نشوب الحرب الأهلية وازالة المرتزقة ، كان لا مفر لها من معارضة محاولة انفصال كاتانغا . فقامت ، الى جانب بذلها جميع الجهود اللازمة لايجاد حل سلمي للمسألة ، بعمل كل ما في وسعها ، بالتعاون مع الحكومة الكونغوية ، لاحباط المحاولة ومنعها من جعل الانفصال امرا واقعا ، ونجحت في ذلك . وقد قاد محاولة انفصال كاتانغا السيد تشومبي رئيس تلك المقاطعة ؛ ومع أن الامم المتحدة قد أحبطت مسعى كاتانغا الانفصالي ، فانها لم تتخلف أبدا عن الاعتراف

Digitized by UNOG Library

للسيد تشومبي بمركز رئيس مقاطعة كاتانغا ، الذى تولاه بانتخاب صحيح .

واتجهت الحكومة الكونغوية مؤخرا الى منظمة الوحدة الافريقية لتستمد منها المساعدة اللازمة لاعانتها على اقرار السلم والنظام العام في الكونغو . وعمدت تلك المنظمة الى تلبية ذلك النداء بانشاء لجنة خاصة ، يرئسها السيد جومو كينياتا رئيس وزراء كينيا ، وتتولى مساعدة الكونغو (ليوبولدفيل) على اعادة علاقاته مع جاراته ، ولا سيما الكونغو (برازافيل) وبوروندى ، الى حالتها الطبيعية ، كما تتولى بذل مساعيها الحميدة للعمل على ايجاد حل لمشكلة الكونغو عن طريق التوفيق . وأملي أن يتكلل هذا المسعى بالنجاح .

فالكونغو بلد قد دلل ، رغم قتام الصورة السائدة عن أحواله ، على اتسامه بمرونة رائعة طوال مدة الاضطرابات التي عاناها منذ استقلاله . وهو غني بالموارد ، ومتمرس بالمفاجآت ، ولا يستبعد ان يتمكن ، في الوقت المناسب وبعد ادراكه انه لم يعد لديه قوة أمم متحدة يعتمد عليها لصيانة الامن الداخلي ، من استجماع الارادة والقدرة اللازمتين لاحلال الامن وتحقيق الاستقرار السياسي . وانني آمل أصدق الأمل ان يتم ذلك ، من أجل مصلحة الكونغو وشعبه .. من أجل مصلحة القارة الافريقية ... من أجل قضية السلم .

وتجدر الاشارة، في هذه الاثناء ، الى أن بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " قد قلصت الى أدنى حد ، في السنوات الأربع التي قضتها في الكونغو ، من خطر نشوب نزاع هنالك بين الشرق والغرب ؛ وجنبت البلد الانغمار بحرب أهلية قبلية أو غير قبلية ؛ وساعدت كثيرا على صيانة سلامته الاقليمية ؛ وكانت لها اليد الاولى في اقرار شبه نظام عام في جميع أنحاء البلد ؛ وأزالت تماما من البلد فئة مرتزقة كاتانغا الذين عاد بعضهم الى الظهور في ليوبولدفيل ؛ وقدمت مقدارا كبيرا من المساعدة التقنية ولا تزال تقدمها . وهذه كلها قطعا منجزات ذات قيمة باقية .

وينسى البعض أحيانا أن الامم المتحدة لا تزال تضطلع في الكونغو ، رغم سحب قواتها منه ، بأضخم عملية لها في العالم من العمليات المشتركة بين المساعدة التقنية والصندوق الخاص؛ ويعزى الكبر النسبي في حجم هذه العملية ، التي تشغل الآن حوالي ألفي شخص ، الى أن صندوق التبرعات المقدمة الى الكونغو والصناديق الاستئمانية الأخرى قد أتاحت حتى الآن اجراء التمويل اللازم ، من خارج الميزانية ، لبعض برامج المساعدة الهامة المنفذة في اطار العمليات المدنية للامم المتحدة في الكونغو . ومع أن هنالك بعض الدلائل على استعداد بضعة بلدان للتبرع لصندوق الكونغو عام ١٩٦٥ — ١٩٦٦ شرط تزويده بمبالغ مقابلة ، فليس في نيتي ، ازاء ضعف الاستجابة للنداء الذى وجهته عام ١٩٦٤ ، أن أوجه الى الدول الأعضاء نداء عاما آخر بالتبرع للصندوق عام ١٩٦٥ .

Digitized by UNOG Library

وان المساعدة التقنية للامم المتحدة هي التي تؤدى اليوم وظائف برنامج العمليات المدنية بتوفير الهيكل الاساسي اللازم للكثير من المرافق الأساسية ولجانب كبير من مرفق الادارة العامة في الكونغو • ويسرني ان أذكر ان الكثيرين من الخبراء لا يزالون مستعدين للخدمة مع الأمم المتحدة في الكونغو رغم الحالة المقلقة التي قامت فيه مؤخرا ، وأود انتهاز هذه الفرصة لأعيد ثبات ومهارة وشجاعة ذلك العدد الكبير من الاطباء والمدرسين والمستشارين الزراعيين واخصائيي الارصاد الجوية ، وخبراء المواصلات السلكية واللاسلكية ، والقضاة ، والعاملين في مراقبة الملاحة الجوية بالمطارات ، وخبراء الاشغال العامة — هذا ان لم نسمّ الا بضع فئات — الذين واصلوا عملهم في الكونغو في ظل ظروف عصيبة جدا وكثيرا ماكانت خطيرة يتعذر جدا التكهن بها • فالكثيرون منهم قاموا ، بالاضافة الى اعمالهم العادية ، بتوفير نواة للانعاش والتأهيل في المناطق والمدن التي اختلّت فيها الحياة الطبيعية اختلالا كبيرا • وان أعمال هذه الجماعة المخلصة من الرجال والنساء لمدعاة فخر حق مشروع للامم المتحدة والوكالات المتخصصة •

سابعا

اما عملية صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة في قبرص ، فهي ، منذ آذار (مارس) الماضي ، تشغل كثيرا بال المنظمة واهتمامها ، وتحتل تقارير وافية أقدمها الى مجلس الأمن بين وقت وآخر • وها ان قوة الامم المتحدة في قبرص قد أمضت في الجزيرة فترتين مدة الواحدة منهما ثلاثة أشهر ، ومددت ولايتها لمدة ثلاثة أشهر أخرى بقرار من مجلس الامن في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ •

وتقضي الولاية الممنوحة لقوة الامم المتحدة في قبرص بالحيلولة دون تجدد القتال والمساهمة في صيانة واقرار النظام العام وفي اعادة الحياة هنالك الى حالتها الطبيعية • ولقد أنجزت القوة أكثر كثيرا مما كان يمكن انتظاره منها لتنفيذ مهام ولايتها تلك • فقائدها الجنرال غياني ثم الجنرال تيمايا من بعده ، وضباط وأفراد القطعات القومية ومن يعمل معهم من الموظفين المدنيين التابعين للأمانة العامة للامم المتحدة ، قد أدوا واجباتهم ، في أصعب الظروف وأعقدها ، وباخلاص نموذجي وفعالية مثالية • وأود أيضا أن أشيد بالخدمات القيّمة التي أداها ممثليّ الخاصّون السيد سبينلّي ، والسيد غالو بلازا من بعده ، والسيد برنارد س الآن •

ان الحالة القائمة في قبرص هي لا شك قاتمة رهيبة ، وتكفي الاشارة هاهنا الى أنه ، رغم خطورة انفجار الموقف السائد في الجزيرة ، لم ينشب فيها حتى الآن ، أثناء وجود القوة فيها ، غير قتالين عنيفين ، أمكن حصرهما ووقفهما كليهما بسرعة ، نشب أولهما في منطقة سانت هيلاريون في أواخر نيسان (ابريل) ونشب الثاني في منطقة كوكينا في مطلع آب (أغسطس) •

Digitized by UNOG Library

وأمكن ، رغم العراقيل الكبيرة التي وضعت لعرقلة عودة الحياة الى حالتها الطبيعية في قبرص بل ولعرقلة ايجاد أى حل سريع لمشاكل الجزيرة ، احراز بعض التقدم في تخفيف الأخطار والمضايقات التي عاشت في كنفها حتى الآن بعض فئات السكان في قبرص ، وعلينا أن نأمل في استمرار هذا التقدم مثمرا نتائج أفضل فأفضل .

أما الجهود المبذولة لحل المشاكل القبرصية الطويلة الأجل بواسطة وسيط الامم المتحدة ، فمن المتعذر في هذه المرحلة الاعلام عن أى تقدم ملموس في صددها . فعمل الوسيط الأول السفير توميويا ، الذى انقطعت بفاجعة وفاته جهوده الدائبة المثابرة لايجاد حل مقبول ، يضطلع به الآن السيد غالو بلازا الذى يحمل معه الى منصب الوسيط خبرة عن الحالة في قبرص وثيقة قيّمة اكتسبها من عمله ممثلا خاصا لي هنالك . ومن الأكيد أن السيد بلازا لن يألو جهدا في التماس حل سلمي للمسألة مستفيدا من الهدوء النسبي الذى أوجده وجود القوة .

وكانت النتائج المحرزة أبعد من أن تكون مرضية فيما يتعلق بالترتيبات المالية المتخذة لمؤازرة القوة وفقا للفقرة ٦ من القرار الذى اتخذه مجلس الأمن في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ . وأكرر هنا ماسنح لي قوله للمجلس في تقاريرى الموضوعة عن ادارة عملية قبرص ، وهو ان تمويل القوة قد جرى بطريقة غير ملائمة وأن توفير الأموال ، سواء فيما يتعلق بعقدها أو بدفعها ، قد تم بطريقة تعرقل الى حد كبير تنظيم القوة وفعاليتها وتسييرها على الوجه الاقتصادى اللازم .

ثامنا

وأشرت في مقدمة التقرير السنوى في العام الماضي الى الاتفاق مع حكومتي كمبوديا وتايلند على فائدة تعيين ممثل خاص في المنطقة يضع نفسه تحت تصرف الطرفين لمساعدتهما على حل جميع المشاكل التي نشأت أو قد تنشأ بينهما . وأعجل تلك المشاكل كانت مسألة تحريك اتفاق ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ بشأن الحملات الصحفية والاذاعية ورفع بعض القيود المفروضة على النقل الجوى . وكان من المأمول أن يجرى في الوقت المناسب النظر في استئناف العلاقات الدبلوماسية . وكان المقرر ان تتناصف الحكومتان نفقات بعثة الممثل الخاص الذى مدد تعيينه سنة أخرى في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ بناء على طلب الحكومتين .

واستمر الممثل الخاص خلال الفترة المستعرضة يقوم بدور الوسيط بين الحكومتين في عدد من المسائل مثل تبادل الأسرى ، وهو يساعدهما الآن على حل المشاكل التي نشأت بصدد سحب بعثتيهما الدبلوماسيتين من بانكوك وفنوم — بن . غير ان الحكومة التايلندية في هذه الأثناء قد أعلمت انها لا تؤيد استمرار خدمات بعثة الممثل الخاص على أساس دائم ، وأشارت بالنظر في ايفاد احد كبار الموظفين في الأمانة العامة في بعثات خاصة الى المنطقة لبحث الحالة مع زعماء البلدين ثم لتقديم الاقتراحات اللازمة . وأنهيت وجهات نظر الحكومة التايلندية الى الحكومة

Digitized by UNOG Library

الكمبودية التي وافقت مبدئيا على هذه الاقتراحات رغم نظرتها المختلفة الى قيمة تلك البعثات . وبناء على ذلك سيصير انهاء بعثة الممثل الخاص حوالي آخر عام ١٩٦٤ .

تاســـعا

وشهد العام المستعرض نهاية احدى البعثات العاملة في ميدان صيانة السلم ، وهي بعثة المراقبة التابعة للامم المتحدة في اليمن . وكانت هذه البعثة قد أنشئت في منتصف عام ١٩٦٣ لمراقبة تنفيذ اتفاق معقود بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تعهدتا فيه بالكف عن تدخلاتهما المباشرة وغير المباشرة في الحرب الأهلية السائدة في اليمن . وقد اقتصرت مهمة البعثة خلال الشهور الاربعة عشر من نشاطاتها على المراقبة وعدها كمقتضى أحكام ولايتها ، ولم يتسن للّجنة الإعلام الا عن قدر محدود من الكف عن التدخلات أو الاشتباكات . وأنهيت البعثة في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ ، عندما أعلمتني الدولتان المعنيتان ، اللتان تحملتا نفقات العملية كلها ، أولاهما بعدم استعدادها لمواصلة ذلك ، وثانيتهما بعدم وجود أى اعتراض لديها على انهاء البعثة . وتمكنت البعثة ، رغم ضعف ونقص ولايتها ومحدودية النتائج التي أحرزتها ، من المساهمة في تخفيف التوتر الدولي بمنطقة عملها وفي احداث بعض التحسن في حالة الامن الداخلي باليمن . وساعدت كذلك على ترك الباب مفتوحا لاجراء المزيد من المباحثات على المستوى الأعلى بين حكومتي الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بشأن مشكلة اليمن ، الأمر الذى حدث فعلا في النهاية وأعطى نتائج مشجعة .

عاشـــرا

وكنت قد أشرت بايجاز ، في مقدمة تقرير العام الماضي ، الى أنني قد أوفدت فرقة من رسميي الامم المتحدة للاضطلاع ببعض المهام المطلوبة من قبل حكومات اتحاد الملايو وجمهورية اندونيسيا وجمهورية الفيليبين ، التي طلبت مني في ٥ آب (أغسطس) ١٩٦٣ ، أن أقوم ، قبل انشاء ماليزيا ، بالتحقق من وجهات نظر سكان ساباه (بورنيو الشمالية) وساراواك في ضوء المبدأ التاسع من مرفق قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (الدورة ١٥) " مستعينا في ذلك بالأساليب الجديدة التي يراها الامين العام ضرورية لضمان الالتزام التام لمبدأ تقرير المصير في حدود متطلبات المبدأ التاسع " . وقد لاحظت مع القلق ، منذ مطلع عام ١٩٦٣ ، ذلك التوتر المتزايد القائم في آسيا الجنوبية الشرقية بسبب اختلاف الآراء بين البلدان المعنية بمسألة ماليزيا عناية مباشرة أكثر من غيرها . وان أملي في احتمال المساعدة ، بمساهمة من الأمم المتحدة ، على تخفيف التوترات العاملة في المنطقة وبين الأطراف ، هو الذى جعلني

Digitized by UNOG Library

أوافق على التلبية الايجابية لطلب الحكومات الثلاث .

وقد رأت لجنة الامم المتحدة في ماليزيا ،كما هو معروف ، " ان اشتراك الاقليمين في الاتحاد المزمع ، بعد ان وافقت عليه هيئتاهما التشريعيتان وكذلك أغلبية السكان الكبرى في انتخابات حرة نزيهة مثلت فيها مسألة ماليزيا مشكلة رئيسية قامت هيئة الناخبين بتقديرها ، يمكن اعتباره نتيجة للرغبات التي أعرب عنها السكان اعرابا حرا مستندا الى معرفة تامة منهم بتغير مركزهم لحصوله بواسطة اجراءات رشيدة د يموقراطية جرت بنزاهة على أساس اقتراع الراشدين العام " . وقد اعتمدت رأى البعثة هذا في مقرراتي .

ولكن من المؤسف انه لم يتحقق ما أبديته من أمل في أن يساعد اشتراك الامم المتحدة على تخفيف التوتر . فقد تتابعت الحوادث في المنطقة وتبودلت الاتهامات والاتهامات المضادة حتى انتهت اخيرا الى تقدم ماليزيا بالشكوى الى مجلس الامن في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ ،وتعذر على مجلس الامن بعد عدة جلسات اتخاذ أى قرار بشأن المسألة . هذا والتوتر القائم في المنطقة ، لا سيما بين اندونيسيا وماليزيا ، لا يزال مصدرا لقلقي وانشغالي .

وأود الاعراب عن أملي في أن يستمر رجال الدولة في المنطقة استمرارا حثيثا في جهودهم المبذولة لحل هذه المسألة الصعبة حلا سلميا ، وفي أن لا يألو زعماء البلدان المعنية جهدا لايجاد تسوية سلمية لخلافاتهم .

حادى عشر

وعرض عدد من الدول الاعضاء على الامم المتحدة خلال عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ إتاحة وحدات عسكرية متأهبة ، تكون رهن تصرف الامم المتحدة متى قدمت المنظمة طلبا مقبولا بذلك . وأظهرت بعض الدول الاعضاء الأخرى اهتمامها بسلوك ذات السبيل . وقد رحبت بالعروض ، ولكن تعذر عليّ عمل أكثر من هذا لعدم وجود أى قرار يخولني ذلك من احدى الهيئات المختصة في الامم المتحدة ، رغم ان الامر لن ينطوى على أية نفقات تتكبدها المنظمة الى أن يصير استدعاء احدى القطعات للخدمة الفعلية مع الامم المتحدة .

وهنالك الكثير مما يمكن عمله ويلزم عمله من ناحية سبق اجراء الاختيار والتدريب وغيرهما من الاستعدادات الاخرى الكفيلة بزيادة فعالية القطعات المعروضة وبجعل عمليات صيانة السلم في المستقبل افضل اعدادا وأكفأ تنفيذا وأوفر نفقة . وقد يكون من المفيد العمل على دراسة هذه المسألة دراسة شاملة تتناول جميع نواحيها بما في ذلك مشاكل الملاكات والنقل والايواء ، والتمويل . وقد تأتي هذه الدراسة بتوصيات تعرض لنظر الهيئات المختصة التي يمكن أن تخول الامين العام عندئذ أن يعمل وفق الخطوط التي قد تنال الموافقة عامة . وانني لأرحب لذلك

Digitized by UNOG Library

بقيام الهيئة المختصة في الامم المتحدة باجراء اللازم لتخويل الاضطلاع بمثل تلك الدراسة .

ثاني عشر

ولا تزال مسألة انهاء الاستعمار من أهم المسائل المستولية على اهتمام الامم المتحدة . فقد دارت حولها المناقشات في الجمعية العامة وكذلك في الهيئات الأخرى المعنية ، في اطار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) .

وأعربت عدة وفود ، خلال الدورة الثامنة عشرة ، عن قلقها للتأخر في تنفيذ الاعلان . فالتمست الجمعية العامة عندئذ من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مواصلة التماس أفعل وأعجل الوسائل لتنفيذ الاعلان تنفيذا فوريا في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها . ونقلت الجمعية العامة ايضا الى اللجنة الخاصة الوظائف التي كانت تضطلع بها سابقا لجنة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . واللجنة الخاصة هي الآن ، بعد حل لجنة المعلومات ، الهيئة الوحيدة المسئولة عن المسائل المتعلقة بالاقاليم التابعة ، باستثناء اقاليم الوصاية الثلاثة الباقية الداخلة في اختصاص مجلس الوصاية .

وقامت اللجنة الخاصة ، على غرار العامين السابقين ، بدراسة الأوضاع القائمة في مختلف الاقاليم التابعة لتعيين مدى تنفيذ الاعلان من جانب الدول القائمة بالادارة . وعدّدت اللجنة ، في وثيقة معدّة في نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، اربعة وستين اقليما ينطبق الاعلان عليها . وانني اذ أشاطر الدول الاعضاء قلقها بشأن التأخر في تنفيذ الاعلان ، لاسيما فيما يتعلق ببعض الاقاليم الكبيرة في افريقيا ، ألاحظ مع الاغتباط ان كينيا وزنجبار ومالاوى (نياسالاند) ومالطة وزامبيا (روديسيا الشمالية) قد أصبحت دولا مستقلة ذات سيادة .

ولا يزال البرتغال ، رغم الجهود الكثيرة التي بذلت لاقناعه بقبول مبدأ تقرير المصير بالنسبة الى شعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارته ، يصر على أن هذه الاقاليم هي أجزاء من مقاطعاته المدعوة " مقاطعات عبر البحار " وأن سكان هذه الاقاليم قد منحوا من قبل " تقرير المصير " . وقد رفضت الجمعية العامة هذا المفهوم البرتغالي لتقرير المصير باعتباره مفهوما متناقضا مع واقع اليوم وكذلك مع مفهوم الميثاق عن تقرير المصير .

ولم تكتف افريقيا الجنوبية ، وهي الدولة المنتدبة على افريقيا الجنوبية الغربية ، بالمضي في اغفال قرارات الجمعية العامة ، بل إنها ترفض ايضا مد يد التعاون الى وكالات المنظمة التي حاولت اسداء المساعدة الى افريقيا الجنوبية الغربية . وقد قامت اللجنة الخاصة خلال

Digitized by UNOG Library

السنة بالنظر في تقرير لجنة اودندال ، الذى أصدرته حكومة افريقيا الجنوبية ، وهي ترى عدم تنفيذ توصيات لجنة اودندال لتنافيها مع المسئوليات المترتبة على حكومة افريقيا الجنوبية باعتبارها الدولة المنتدبة على الاقليم .

ولا تزال الحالة القائمة في رودسيا الجنوبية مثارا كبيرا للقلق . فإحلال السيد يان سميث محل السيد ونستون فيلد في رئاسة الوزارة في نيسان (ابريل) ١٩٦٤ قد أظهر غلبة اولئك الاعضاء في الجبهة الرودسية الذين يحبذون اعلان الاستقلال من جانب واحد . والسيد سميث ، رغم اعلانه في حزيران (يونيه) ١٩٦٤ انه لن يكون هناك اعلان للاستقلال من جانب واحد ، لا يزال يطلب انالة رودسيا الجنوبية استقلالها على أساس الدستور القائم والنظام الحالي للاقتراع المقيد .

وعمدت حكومته ، لتبرهن لحكومة المملكة المتحدة ان هذا الطلب يحظى بتأييد أغلبية السكان ، الى اجراء استقصاء للرأى العام عن طريق استشارة الشيوخ والزعماء المحليين ، بالاضافة الى اجراء استفتاء لجميع الناخبين المقيدين . وقد رفضت حكومة المملكة المتحدة هذه الطريقة باعتبارها قاصرة عن تقديم الدليل المرضي على حقيقة رغبات السكان الافريقيين .

وأصدرت حكومة المملكة المتحدة في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) بيانا أوضحت فيه لحكومة رودسيا الجنوبية العواقب الوخيمة التي يجرها اعلان الاستقلال من جانب واحد . وقد ساعد هذا البيان على تبديد أى شك يحوم حول موقف حكومة المملكة المتحدة ، وتفادى ، في الوقت الحاضر على الأقل ، نشوء ماكان يمكن ان يكون أزمة في رودسيا الجنوبية . غير أن الأخطار لا تزال قائمة ؛ وليس ثمة دليل على أن حكومة رودسيا الجنوبية مستعدة لقبول المبادىء المذكورة في مختلف القرارات المتخذة من الجمعية العامة بشأن رودسيا الجنوبية . كما أنه ليس هنالك أية دلالة على أن حكومة رودسيا الجنوبية تعتزم اقامة نظام يقوم على أساس الحرية الديموقراطية التامة والحقوق السياسية المتساوية ، وعقد مؤتمر دستورى يضم جميع أحزاب رودسيا الجنوبية لصياغة دستور جديد يعتمد مبدأ " الاقتراع العام " وللتمهيد لاستقلال الاقليم عما قريب .

وهنالك ، بالاضافة الى المشاكل المتعلقة بالاقاليم البرتغالية وافريقيا الجنوبية الغربية ورودسيا الجنوبية ، التي قد فرغت من الاشارة اليها اعلاه ، مشكلتان هامتان أخريان متصلتان بانهاء الاستعمار أود الاشارة اليهما اشارة موجزة .

أما المشكلة الأولى ، فتتعلق بمستقبل الاقاليم التابعة الصغيرة . وقد تعرضت لهذه المشكلة في خطابي الذى ألقيته عند افتتاح دورة اللجنة الخاصة في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٤ ، حيث قلت ما يلي :

" رغم ان عددا من الأقاليم التي كانت في العامين الماضيين أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي قد أصبحت دولا مستقلة ذات سيادة وهي اليوم اعضاء في الامم المتحدة ،

Digitized by UNOG Library

فلا يـزال هنالـك ستـون اقليمـا تابعا يدخل الكثير منها ، رغم صغر رقعتها وقلـة سكانها ، في نطاق اعلان انهاء الاستعمار .

" وتضم هذه الاقاليم الصغيرة مجموعات عديدة مـن الجزر الموجودة في المحيـط الأطلسي والمحيط الهادىء والمحيط الهندى ، وهي في اكثريتها قليلة السكان متناثرة عبر ملايين الأميال المربعة من المحيطات .

" وستعنى اللجنة الخاصة ، في دورتها هذه ، بالمسائل المتعلقة بهذه الأقاليـم الصغيرة ، وستواجه اللجنة لا ريب مشاكل لم يطلب اليها حلها حتى الآن ، مثل معرفـة أفضل طـريقة لتمكين الاقاليم الصغيرة من بلوغ الأهداف المقررة فـي القـرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) . ولن تكون مهمة اللجنة مهمة يسيرة ، ولكن التجربة التي اكتسبتهـا الدول الاعضاء في العامين الماضيين ستتبين ، لا شك ، فائدتها في المداولات القادمـة التي ستشهدها اللجنة . "

وانني أرى ان هذه المشكلة تستدعي اهتمام الجمعية العامة .

أما المشكلة الثانية ، فتتعلق بالدعاوى المتعارضة التي تدعي بعض الدول الأعضاء بهـا لنفسها السيادة على مثل اقاليم هوندوراس البريطانية ، وجزر فالكلاند ، وجبل طارق ، وإفنـي ، والصحراء الاسبانية . واعتقادى ان هذه الدعاوى المتعارضة لا يمكن حلها الا اذا أظهـر أصحابها نية طيبة واستعدادا للتفاهم . كما انه لابد ، في أى حل ، من مراعاة مصالح سكـان الاقاليم المعنية .

ثالـث عشـر

ولم تشهد الفترة المستعرضة أى تحسن في الحالة الناشئة عن السياسة العنصرية الـتي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية . بل ان الأمر قد سار ، على العكس ، في الاتجـاه المخالف ، وكان مثارا لقلق متزايد خلال السنة ، لا سيما بسبب اتخاذ بعض التدابير التشريعية الجديدة واعتقال ومحاكمة أعداد كبيرة من الأشخاص لمعارضتهم سياسة الفصل العنصـرى (الابارتهيد) . وكرس مجلس الامن لهذه المشكلة من الوقت والاهتمام اكثر مما كرسه لها في أى زمن مضى ، واتخذ أربعة قرارات تستهدف تحقيق الانسجام العنصرى المبني على توفر الحقـوق المتساوية والحريات الأساسية لجميع سكان افريقيا الجنوبية .

وجرى ، تنفيذا للقرار الذى اتخذه مجلس الامن في ٤ كانون الأول (ديسمبـر) ١٩٦٣ ، تكوين فريق خبراء لبحث طرق تسوية الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية بتأمين التمتع التـام السلمي المنظم بحقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع سكان الاقليم في جميع أنحائـه دون

Digitized by UNOG Library

تمييز بسبب العرق أو اللون أو العقيدة ؛ وللنظر في الدور الذى تستطيع الامم المتحدة تأديته لتحقيق تلك الغاية . وقد عمد هذا الفريق ، برئاسة السيدة ألفا ميردال ، الى ابداء عدد من التوصيات مبنية على المبدأ الأساسي القاضي بجمع شعب افريقيا الجنوبية في مشاورات تنتظمه بأسره ويعقدها أبناؤه فيما بينهم لتقرير مستقبل بلدهم في مناقشة حرة تجرى على الصعيد القومي . وقد نال هذا المبدأ تأييد مجلس الامن في حزيران (يونيه) ١٩٦٤ .

هذا ، وإن مواصلة الجهود الرامية الى فرض سياسة قد انفردت بتقريرها جماعة عرقية واحدة في افريقيا الجنوبية ، وازالة الامكانيات المتاحة لاجراء التغيير السلمي اللازم ، أمران يحتمل كثيرا لهما ، نظرا الى التكوين السكاني في افريقيا الجنوبية والى الحالة القائمة في الميدان الدولي ، أن يفضيا الى عنف متزايد من شأنه استتباع مضاعفات دولية واسعة . ولا يسعني الا أن أكرر الاعراب عن أملي في مراعاة حكومة افريقيا الجنوبية للرأى العالمي ولتوصيات هيئات الامم المتحدة وقراراتها ، وفي مبادرتها الى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الانسجام العنصرى المبني على المشاورات الحرة واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع سكان البلد . وانني أرى ايضا ضرورة مثابرة الامم المتحدة على بذل جهودها الرامية الى اقناع حكومة افريقيا الجنوبية وشعبها بالتماس حل سلمي للمشكلة التي طال عهدها والعمل بذلك على عكس الاتجاهات المؤسفة التي شهدتها الأعوام الأخيرة .

رابع عشر

وعقدت الجمعية العامة في أيار (مايو) ١٩٦٣ دورة استثنائية للنظر ، من بين أمور أخرى ، في الحالة المالية للمنظمة في ضوء تقرير الفريق العامل المعني ببحث اجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالادارة والميزانية . واتخذت في نهاية الدورة ، بتاريخ ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ ، قرارا لاحظت فيه مع القلق الحالة المالية الناشئة عن عدم دفع نسبة هامة من الاشتراكات السابقة المستحقة للحساب الخاص المفتوح لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وكذلك للحساب الخاص المفتوح لعمليات الامم المتحدة في الكونغو ، ودعت فيه الدول الأعضاء المتأخرة في دفع اشتراكاتها لهذين الحسابين الى دفع متأخراتها ، بصرف النظر عن العوامل الأخرى ، فور تسني ذلك باتخاذ الترتيبات الدستورية والمالية اللازمة .

وفي ذلك التاريخ ، كان مجموع المتأخرات المستحقة للحسابين المتعلقين بصيانة السلم يبلغ ٧ر٩ مليون دولار ، وكان مجموع الموارد النقدية المتوفرة للمنظمة يبلغ ٩ر٧٥ مليون دولار وكان عجزها يناهز ١١٤ مليون دولار .

وبعد خمسة عشر شهرا ، أى في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ ، بلغ مجموع المتأخرات المستحقة للحسابين ما قيمته ٣ر١١٢ مليون دولار ، بينما نقص مجموع الموارد النقدية المتوفرة

Digitized by UNOG Library

للمنظمة الى ٢٧٫٨ مليون دولار ولم يقلّ عجزها عن ١١٣٫٣ مليون دولار .

وهكذا لم يحصل خلال خمسة عشر شهرا أى هبوط يذكر في العجز رغم تمكن المنظمة في تلك الفترة من تسديد جزء من ديونها بصرف حوالي ٥٠ مليون دولار من الايرادات غير المتكررة المتأتية من بيع سندات الامم المتحدة ومن جمع الاشتراكات والتبرعات للصندوق الخاص المفتوح لعملية الامم المتحدة في الكونغو .

وقد يتسنى الحصول على خمسة عشر مليون دولار آخر من بيع سندات الامم المتحدة ؛ ولكن الحالة المالية العامة ، كما يستشف منها الآن ، ستفضي ، ان لم يعمل على زيادة ارتفاع العجز ، الى استنفاد الموارد النقدية المتوفرة للمنظمة ، واستنفادها كلها تقريبا في غضون الأشهر الستة القادمة .

ولقد رأيت لزاما عليّ ، أمام هذه الحالة ، أن أقول في بياني الموجه الى الفريق العامل في ايلول (سبتمبر) : " ... ان تجربة الاعوام الثلاثة الماضية قد اقنعتني بأن سياسة التسيب ، والارتجال ، والتماس الحلول الجزئية ، والاتكال على كرم البعض بدل الركون الى المسئولية الجماعية المترتبة على الجميع سياسة طال عهدها ولا يمكن ان تطول كثيرا بعد الآن . وأستطيع القول في الواقع إن الوقت ينفد مسرعا . وإن الجهود التي ستبذلونها في الفترة التي تفصلنا عن الدورة التاسعة عشرة ينبغي لزاما ان تتكلل بالنجاح . "

وحدث منذ توجيه بياني السالف الى الفريق العامل في أيلول (سبتمبر) أن تقرر ثانية تأجيل افتتاح الدورة التاسعة عشرة حتى ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ . ويجرى منذ ذلك الوقت ، سواء داخل الفريق العامل أو خارجه ، بذل جهود جبارة لايجاد حل للأزمة المالية يكون مقبولا لدى جميع الجهات . وانني أود الاعراب عن تقديري العميق لهذه الجهود ولا يسعني الا أن آمل في أن يتسنى العثور على مثل ذلك الحل قبل اجتماع الجمعية العامة .

خامس عشر

واعتمدت الجمعية العامة بقراريها ١٩٦١ ألف وباء (الدورة ١٨) بعض التعديلات المدخلة على المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من الميثاق والرامية الى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وتوسيع عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعي . ولم يصدق على هذه التعديلات حتى الآن غير اثنين وثلاثين عضوا . ولا بد لنفاذها من التصديق عليها من قبل ثلثي الاعضاء ، بما فيهم جميع أعضاء مجلس الامن الدائمين . وهذا مالم يفعله حتى اليوم ولا واحد من أعضاء مجلس الامن الدائمين . ولهذا فانني آمل صادقا ان يحرز مزيد من التقدم في التصديق على هذه التعديلات في المستقبل القريب وأن نرى توسيع عضوية هاتين الهيئتين الرئيسيتين يتحقق

Digitized by UNOG Library

في الاثنتين عام ١٩٦٥ . وانني واثق من ان هذا التوسيع ، الذى سيتيح كفالة التمثيل الجغرافي الأكفى في المجلسين ، سيسهم في زيادة فعالية الهيئتين كلتيهما .

سادس عشر

وانعقد في القاهرة ، في تموز (يوليه) ١٩٦٤ ، مؤتمر القمة الثاني لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد تشرفت بحضور هذا المؤتمر بدعوة من منظميه ، كما تشرفت بالقاء كلمة فيه . وتسنى لى ايضا تبادل الآراء مع الكثيرين من الزعماء الافريقيين الذين كنت أتطلع منذ مدة الى لقائهم . وأتت أعمال المؤتمر مؤيدة للنظرة التفاؤلية التي أبديتها في مقدمة التقرير السنوى الصادر في العام الماضي ، وانني لأشكر المؤتمر للقرارات التي اتخذها استهدافا لتعزيز فعالية الامم المتحدة .

وانعقد في القاهرة ايضا ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ، المؤتمر الثاني لرؤوساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة . وقد تعذر عليّ الاشتراك في المؤتمر ، ولكنني قمت مع ذلك بتوجيه رسالة مني اليه . ويلاحظ ان جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر هي تقريبا نفس المسائل الموجودة قيد نظر الامم المتحدة . وأملي ان تسهم مقررات المؤتمر مساهمة مفيدة في مناقشة المسائل المدرجة في جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة .

والمنظمة تواصل باطراد تقدمها في طريق العالمية . فسنرحب عما قريب بدخول مالاوى ومالطة وزامبيا في المؤسسة العالمية . وهنالك بعض الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء مع ذلك في الوكالات المتخصصة نجدها ممثلة في نيويورك ومشتركة منذ مدة في مختلف النشاطات التي تضطلع بها المنظمة الدولية ، لا سيما في الميدان الاقتصادى . كما أنني أعتقد أن وجود هذه الدول في نيويورك قد ساعدها على تعزيز تفهمها لمجريات المسرح الدولي . وانني مع ادراكي التام لما ينطوى عليه ذلك من المصاعب السياسية ، لا أملك الا أن أتساءل عما اذا كان الأوان لم يؤن بعد لتمكين البلدان غير الممثلة حاليا في نيويورك من اقامة الاتصال مع المنظمة ومن الاستماع الى مداولاتها . فهذه الطريقة تتيح لهذه البلدان ايضا ما هي محرومة منه الآن من الاتصال بتيارات الآراء المتضاربة على مسرح المنظمة العالمية ، وهو اتصال يعود بنتائج مفيدة ربما ترجح الاعتراضات السياسية .

وجرت في الأسابيع الأخيرة بعض التغييرات في مراكز القيادة السياسية في حكومتي بلدين كبيرين كما في حكومات بعض البلدان الأخرى ، وعقدت مؤخرا في بلد ثالث انتخابات اسفرت عن ابقاء مقاليد الحكم في يد القيادة الحالية لمدة أخرى متمتعة بولاية شعبية معززة . ويقيني أن هؤلاء القادة مع قادة سائر البلدان الأخرى ، سيبذلون قصاراهم ، في عام ١٩٦٥ الذى

Digitized by UNOG Library

كرس بوصفه سنة التعاون الدولي ، لتعزيز التفاهم الدولي وتخفيف حدة التوترات القائمة والوصول الى اتفاق بشأن المسائل التي يبدو الاتفاق عليها وشيكا . وأود الحث خاصة ، على مضاعفة الجهود في عام ١٩٦٥ لاحراز التقدم في ميدان نزع السلاح ولعكس اتجاه سباق التسلح لا سيما في الميدان النووى . وانني آمل كذلك أن يتسنى لنا انهاء الأزمة المالية التي واجهتها المنظمة في السنوات الأخيرة لاعتقادى بأن حل هذه الأزمة يكفل تحسين الجو الدولي وتدشين سنة التعاون الدولي في ظل أنسب الظروف وأفضلها .

والمقرر ان تجتمع الجمعية العامة في ١ كانون الاول (ديسمبر) ، في موعد متأخر عن موعد أى اجتماع سابق ، وفي قاعة أجريت في مقاعدها بعض التغييرات وتم تجهيزها بجهاز للاقتراع الآلي . فهل لي أن آمل ان تجتمع الجمعية ايضا في جو تسوده النوايا الطيبة ويكون كفيلا بتحقيق مقاصد الميثاق .

اوثانت

الامين العام

١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤

Digitized by UNOG Library

اين تباع منشورات الامم المتحدة

WHERE TO BUY UNITED NATIONS PUBLICATIONS
ADRESSES OÙ LES PUBLICATIONS DE L'ONU SONT EN VENTE

AFRICA/AFRIQUE

CAMEROON/CAMEROUN:
LIBRAIRIE DU PEUPLE AFRICAIN
La Gérante, B. P. 1197, Yaoundé.
DIFFUSION INTERNATIONALE CAMEROUNAISE DU LIVRE ET DE LA PRESSE, Sangmelima.

CONGO (Léopoldville): INSTITUT POLITIQUE CONGOLAIS, B. P. 2307, Léopoldville.

ETHIOPIA/ÉTHIOPIE: INTERNATIONAL PRESS AGENCY, P. O. Box 120, Addis Ababa.

GHANA: UNIVERSITY BOOKSHOP
University College of Ghana, Legon, Accra.

KENYA: THE E.S.A. BOOKSHOP, Box 30167, Nairobi.

LIBYA/LIBYE:
SUDKI EL JERBI (BOOKSELLERS)
P. O. Box 78, Istiklal Street, Benghazi.

MOROCCO/MAROC: AUX BELLES IMAGES
281 Avenue Mohammed V, Rabat.

NIGERIA/NIGÉRIA:
UNIVERSITY BOOKSHOP (NIGERIA) LTD
University College, Ibadan.

NORTHERN RHODESIA/RHODÉSIE DU NORD:
J. BELDING, P. O. Box 750, Mufulira.

NYASALAND/NYASSALAND:
BOOKERS (NYASALAND) LTD.
Lontyre House, P. O. Box 34, Blantyre.

SOUTH AFRICA/AFRIQUE DU SUD:
VAN SCHAIK'S BOOK STORE (PTY.) LTD.
Church Street, Box 724, Pretoria.
TECHNICAL BOOKS (PTY.) LTD., Faraday House
P. O. Box 2866, 40 St. George's Street, Cape Town.

SOUTHERN RHODESIA/RHODÉSIE DU SUD:
THE BOOK CENTRE, First Street, Salisbury.

TANGANYIKA:
DAR ES SALAAM BOOKSHOP
P. O. Box 9030, Dar es Salaam.

UGANDA/OUGANDA:
UGANDA BOOKSHOP, P. O. Box 145, Kampala.

UNITED ARAB REPUBLIC/RÉPUBLIQUE ARABE UNIE:
LIBRAIRIE "LA RENAISSANCE D'ÉGYPTE"
9 Sh. Adly Pasha, Cairo.
AL NAHDA EL ARABIA BOOKSHOP
32 Abd-el-Khalek Sarwart St., Cairo.

ASIA/ASIE

BURMA/BIRMANIE: CURATOR,
GOVT. BOOK DEPOT, Rangoon.

CAMBODIA/CAMBODGE: ENTREPRISE KHMÈRE DE LIBRAIRIE
Imprimerie & Papeterie, S. à R. L., Phnom-Penh.

CEYLON/CEYLAN: LAKE HOUSE BOOKSHOP
Assoc. Newspapers of Ceylon, P. O. Box 244, Colombo.

CHINA/CHINE:
THE WORLD BOOK COMPANY, LTD.
99 Chung King Road, 1st Section, Taipeh, Taiwan.
THE COMMERCIAL PRESS, LTD.
211 Honan Road, Shanghai.

HONG KONG/HONG-KONG:
THE SWINDON BOOK COMPANY
25 Nathan Road, Kowloon.

INDIA/INDE:
ORIENT LONGMANS
Bombay, Calcutta, Hyderabad, Madras & New Delhi.
OXFORD BOOK & STATIONERY COMPANY
Calcutta & New Delhi.

INDONESIA/INDONÉSIE: PEMBANGUNAN, LTD.
Gunung Sahari 84, Djakarta.

JAPAN/JAPON: MARUZEN COMPANY, LTD.
6 Tori-Nichome, Nihonbashi, Tokyo.

KOREA (REP. OF)/CORÉE (RÉP. DE):
EUL-YOO PUBLISHING CO., LTD.
5, 2-KA, Chongno, Seoul.

PAKISTAN:
THE PAKISTAN CO-OPERATIVE BOOK SOCIETY
Dacca, East Pakistan.
PUBLISHERS UNITED, LTD., Lahore.
THOMAS & THOMAS, Karachi.

PHILIPPINES:
PHILIPPINE EDUCATION COMPANY, INC.
1104 Castillejos, P. O. Box 620, Quiapo, Manila.
POPULAR BOOKSTORE, 1573 Doroteo Jose, Manila.

SINGAPORE/SINGAPOUR: THE CITY BOOK STORE, LTD., Collyer Quay.

THAILAND/THAÏLANDE:
PRAMUAN MIT, LTD.
55 Chakrawat Road, Wat Tuk, Bangkok.
NIBONDH & CO., LTD.
New Road, Sikak Phya Sri, Bangkok.
SUKSAPAN PANIT
Mansion 9, Rajadamnern Avenue, Bangkok.

VIET-NAM (REP. OF)/VIÊT-NAM (RÉP. DU):
LIBRAIRIE-PAPETERIE XUÂN THU
185, rue Tu-do, B. P. 283, Saigon.

EUROPE

AUSTRIA/AUTRICHE:
GEROLD & COMPANY, Graben 31, Wien, I.
GEORG FROMME & CO., Spengergasse 39, Wien, V.

BELGIUM/BELGIQUE: AGENCE
ET MESSAGERIES DE LA PRESSE, S. A.
14-22, rue du Persil, Bruxelles.

BULGARIA/BULGARIE: RAZNOÏZNOS
1, Tzar Assen, Sofia.

CYPRUS/CHYPRE: PAN PUBLISHING HOUSE
10 Alexander the Great Street, Strovolos.

CZECHOSLOVAKIA/TCHÉCOSLOVAQUIE:
ARTIA LTD., 30 ve Smečkách, Praha, 2.

DENMARK/DANEMARK: EJNAR MUNKSGAARD, LTD.
Nørregade 6, København, K.

FINLAND/FINLANDE: AKATEEMINEN KIRJAKAUPPA
2 Keskuskatu, Helsinki.

FRANCE: ÉDITIONS A. PÉDONE
13, rue Soufflot, Paris (V^e).

GERMANY (FEDERAL REPUBLIC OF)/ ALLEMAGNE (RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'):
R. EISENSCHMIDT
Schwanthaler Str. 59, Frankfurt/Main.
ELWERT UND MEURER
Hauptstrasse 101, Berlin-Schöneberg.
ALEXANDER HORN
Spiegelgasse 9, Wiesbaden.
W. E. SAARBACH
Gertrudenstrasse 30, Köln (1).

GREECE/GRÈCE: KAUFFMANN BOOKSHOP
28 Stadion Street, Athens.

HUNGARY/HONGRIE: KULTURA
P. O. Box 149, Budapest 62.

ICELAND/ISLANDE: BÓKAVERZLUN SIGFÚSAR EYMUNDSSONAR H. F.
Austurstraeti 18, Reykjavik.

IRELAND/IRLANDE:
STATIONERY OFFICE, Dublin.

ITALY/ITALIE:
LIBRERIA COMMISSIONARIA SANSONI
Via Gino Capponi 26, Firenze,
& Via Paolo Mercuri 19/B, Roma.
AGENZIA E.I.O.U., Via Meravigli 16, Milano.

LUXEMBOURG:
LIBRAIRIE J. TRAUSCHSCHUMMER
Place du Théâtre, Luxembourg.

NETHERLANDS/PAYS-BAS:
N. V. MARTINUS NIJHOFF
Lange Voorhout 9, 's-Gravenhage.

NORWAY/NORVÈGE: JOHAN GRUNDT TANUM
Karl Johansgate, 41, Oslo.

POLAND/POLOGNE: PAN, Pałac Kultury i Nauki, Warszawa.

PORTUGAL: LIVRARIA RODRIGUES & CIA.
186 Rua Aurea, Lisboa.

ROMANIA/ROUMANIE: CARTIMEX
Str. Aristide Briand 14-18,
P. O. Box 134-135, Bucureşti.

SPAIN/ESPAGNE:
LIBRERIA BOSCH, Ronda Universidad 11, Barcelona.
LIBRERIA MUNDI-PRENSA, Castelló 37, Madrid.
AGUILAR S. A. DE EDICIONES, Juan Bravo 38, Madrid 6.

SWEDEN/SUÈDE: C. E. FRITZE'S
KUNGL. HOVBOKHANDEL A-B
Fredsgatan 2, Stockholm.

SWITZERLAND/SUISSE:
LIBRAIRIE PAYOT, S. A., Lausanne, Genève.
HANS RAUNHARDT, Kirchgasse 17, Zürich 1.

TURKEY/TURQUIE: LIBRAIRIE HACHETTE
469 Istiklal Caddesi, Beyoglu, Istanbul.

UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS/ UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIÉTIQUES: MEZHDUNARODNAYA KNYIGA, Smolenskaya Ploshchad, Moskva.

UNITED KINGDOM/ROYAUME-UNI:
H. M. STATIONERY OFFICE
P. O. Box 569, London, S.E. 1
(and HMSO branches in Belfast, Birmingham, Bristol, Cardiff, Edinburgh, Manchester).

YUGOSLAVIA/YOUGOSLAVIE:
CANKARJEVA ZALOŽBA
Ljubljana, Slovenia.
DRŽAVNO PREDUZEĆE
Jugoslovenska Knjiga, Terazije 27/11, Beograd.
PROSVJETA
5, Trg Bratstva i Jedinstva, Zagreb.
PROSVETA PUBLISHING HOUSE
Import-Export Division, P. O. Box 559, Terazije 16/1, Beograd.

LATIN AMERICA/ AMÉRIQUE LATINE

ARGENTINA/ARGENTINE: EDITORIAL
SUDAMERICANA, S. A., Alsina 500, Buenos Aires.

BOLIVIA/BOLIVIE: LIBRERIA SELECCIONES
Casilla 972, La Paz.
LOS AMIGOS DEL LIBRO
Calle Perú esq. España, Casilla 450, Cochabamba.

BRAZIL/BRÉSIL: LIVRARIA AGIR
Rua México 98-B, Caixa Postal 3291,
Rio de Janeiro.
LIVRARIA FREITAS BASTOS, S. A.
Caixa Postal 899, Rio de Janeiro.
LIVRARIA KOSMOS EDITORA
Rua Rosario 135/137, Rio de Janeiro.

CHILE/CHILI:
EDITORIAL DEL PACÍFICO
Ahumada 57, Santiago.
LIBRERIA IVENS, Casilla 205, Santiago.

COLOMBIA/COLOMBIE:
LIBRERIA AMERICA, Calle 51 Núm. 49-58, Medellín.
LIBRERIA BUCHHOLZ
Av. Jiménez de Quesada 8-40, Bogotá.

COSTA RICA: IMPRENTA Y LIBRERIA TREJOS
Apartado 1313, San José.

CUBA: CUBARTIMPEX
Apartado Postal 6540, La Habana.

DOMINICAN REPUBLIC/RÉPUBLIQUE DOMINICAINE: LIBRERIA DOMINICANA
Mercedes 49, Santo Domingo.

ECUADOR/ÉQUATEUR:
LIBRERIA CIENTIFICA, Casilla 362, Guayaquil.
LIBRERIA UNIVERSITARIA
Calle García Moreno 739, Quito.

EL SALVADOR:
LIBRERIA CULTURAL SALVADOREÑA
2a. Av. Sur, San Salvador.
MANUEL NAVAS Y CIA.
1a. Avenida Sur 37, San Salvador.

GUATEMALA:
LIBRERIA CERVANTES
5a. Av. 9-39, Zona 1, Guatemala.
SOCIEDAD ECONOMICA-FINANCIERA
6a. Av. 14-33, Guatemala.

HAITI/HAÏTI:
LIBRAIRIE "A LA CARAVELLE", Port-au-Prince.

HONDURAS:
LIBRERIA PANAMERICANA, Tegucigalpa.

MEXICO/MEXIQUE: EDITORIAL HERMES, S. A.
Ignacio Mariscal 41, México, D. F.

PANAMA: JOSE MENENDEZ
Agencia Internacional de Publicaciones,
Apartado 2052, Av. 8A, sur 21-58, Panamá.

PARAGUAY: AGENCIA DE LIBRERIAS DE SALVADOR NIZZA
Calle Pte. Franco No. 39-43, Asunción.

PERU/PÉROU: LIBRERIA INTERNACIONAL DEL PERU, S. A., Casilla 1417, Lima.
LIBRERIA STUDIUM S. A.
Amargura 939, Apartado 2139, Lima.

URUGUAY: LIBRERIA RAFAEL BARRETT
Ramón Anador 4030, Montevideo.
REPRESENTACION DE EDITORIALES, PROF. H. D'ELIA
Plaza Cagancha 1342, 1° piso, Montevideo.

VENEZUELA: LIBRERIA DEL ESTE
Av. Miranda, No. 52, Edf. Galipán, Caracas.

MIDDLE EAST/MOYEN-ORIENT

IRAN: MEHR AYIN BOOKSHOP
Abbas Abad Avenue, Isfahan.

IRAQ/IRAK:
MACKENZIE'S BOOKSHOP, Baghdad.

ISRAEL/ISRAËL: BLUMSTEIN'S BOOKSTORES
35 Allenby Rd. & 48 Nachlat Benjamin St., Tel Aviv.

JORDAN/JORDANIE: JOSEPH I. BAHOUS & CO.
Dar-ul-Kutub, Box 66, Amman.

LEBANON/LIBAN:
KHAYAT'S COLLEGE BOOK COOPERATIVE
92-94, rue Bliss, Beirut.

NORTH AMERICA/ AMÉRIQUE DU NORD

CANADA: THE QUEEN'S PRINTER
Ottawa, Ontario.

UNITED STATES OF AMERICA/ ETATS-UNIS D'AMÉRIQUE:
SALES SECTION, UNITED NATIONS, New York.
Porto Rico: PAN AMERICAN BOOK CO.
P. O. Box 3511, San Juan 17.
BOOKSTORE, UNIVERSITY OF PUERTO RICO
Rio Piedras.

OCEANIA/OCÉANIE

AUSTRALIA/AUSTRALIE:
U. N. ASSOCIATION OF AUSTRALIA
McEwan House, 343 Little Collins St., Melbourne C.1, Vic.
WEA BOOKROOM, University, Adelaide, S.A.
UNIVERSITY BOOKSHOP, St. Lucia, Brisbane, Qld.
THE EDUCATIONAL AND TECHNICAL BOOK AGENCY
Parap Shopping Centre, Darwin, N.T.
COLLINS BOOK DEPOT PTY. LTD.
Monash University, Wellington Road, Clayton, Vic.
COLLINS BOOK DEPOT PTY. LTD.
363 Swanston Street, Melbourne, Vic.
THE UNIVERSITY BOOKSHOP, Nedlands, W.A.
UNIVERSITY BOOKROOM
University of Melbourne, Parkville N.2, Vic.
UNIVERSITY CO-OPERATIVE BOOKSHOP LIMITED
Manning Road, University of Sydney, N.S.W.

NEW ZEALAND/NOUVELLE-ZÉLANDE:
GOVERNMENT PRINTING OFFICE
Private Bag, Wellington
(and Government Bookshops in Auckland, Christchurch and Dunedin).

WEST INDIES/ INDES OCCIDENTALES

BERMUDA/BERMUDES: BERMUDA BOOK STORES
Reid and Burnaby Streets, Hamilton.

BRITISH GUIANA/GUYANE BRITANNIQUE:
BOOKERS STORES, LTD.
20-23 Church Street, Georgetown.

CURAÇAO, N.W.I./CURAÇAO (ANTILLES NÉERLANDAISES):
BOEKHANDEL SALAS, P. O. Box 44.

JAMAICA/JAMAÏQUE: SANGSTERS BOOK ROOM
91 Harbour Street, Kingston.

TRINIDAD AND TOBAGO/TRINITÉ ET TOBAGO:
CAMPBELL BOOKER LTD., Port of Spain.

[64B1]

Orders and inquiries from countries where sales agencies have not yet been established may be sent to: Sales Section, United Nations, New York, U.S.A., or to Sales Section, United Nations, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.

Les commandes et demandes de renseignements émanant de pays où il n'existe pas encore de bureaux de vente peuvent être adressées à la Section des ventes, ONU, New York (É.-U.), ou à la Section des ventes, ONU, Palais des Nations, Genève (Suisse).

طبع في الامم المتحدة

الثمن : خمسة وثلاثون سنتا امريكيا
(أو مايعادلها من النقود الأخرى)

٦٥ — ٢٧٧٥ — ٧٧٨
شباط (فبراير) ١٩٦٥

Litho in U.N.

Price: $U.S. 0.35 (or equivalent in other currencies)

02775-March 1965-778

Introduction to the Annual Report of the Secretary-General on the Work of the Organization
16 June 1963—15 June 1964
Official Records: Nineteenth Session, Supplement No. 1A (A/5801/Add.1)

Digitized by UNOG Library